الإتحاد الوطني للقوات الشعبية

اللجنة الادارية الوطنيـــة

17 شـــارع تمـــارة ـــ الـــربـــاط

انطلاقة 30 يوليوز
تجاوز لمخطط التجميد

نشرة داخلية

غشت 1972

الفهرس

مقدمـــة :

حقيقة المشكل منذ 1959 كما طرحه الاخ المهدى بن بركة

اجتماع 30 يوليـــوز :

وقائعه ونتائجه . (عرض الاخ عبد الرحيم بوعبيد وقائمة بأعضاء اللجنـــة الادارية الوطنيـــة) .

الاحداث والوقائع هى التفاصـــل :

علاقة الجهاز النقابى بالاتحاد الوطنى للقوات الشعبيـــة منذ تأسيســـه .

المشكل الجوهرى وتطوراته :

استراتيجية الانتظار التى نهجها الجهاز النقابـــى قصـــد التعاقد مع الحكم فى شكل «حكومة شعبية متمتعة بثقة الطبقـــة العاملة» .

الجانـــب التنظيمى :

انهاء الثنائية من أجل بناء الاداة الثورية .

الاجواب النضالى عن حملة التضليل :

القيام بواجبنا نحو الطبقـــة العاملة .

قرار 30 يوليـــوز وبيـــان 13 غشـــت .

حقيقة المشكـــل منذ 1959

كما طرحه الاخ المهدي بن بركة

ان قرار 30 يوليوز 1972 الخاص بتسيير الاتحاد الوطنى للقـوات الشعبية على المستوى الوطنى، صدر عن اللجنة الادارية الوطنية المجتمعة بمحضر ومساهمة ممثلى القاعدة فى الاقاليم والفروع والتنظيمات الاتحاديـة فى ميادين العمال والشباب والطلاب، والى جانبها عدد من الاطر الاتحادية النشيطـة.

وهذا القرار هو أولا وقبل كل شىء تسجيل لوضعيـة غير عاديـة ولواقع يعرفه كل من له صلة بالحركة التقدمية المغربية وهو تجميد الهيئات المسيرة الرسمية للاتحاد الوطنى وغيابها الكلى وابتعادهـا عن نضالات القاعدة الاتحادية ونشاطاتها منذ سنوات.

والجدير بالذكر أن هاته الهيئات وهى المكتب السياسى، والكتابـة العامة تكونت بتاريخ 10 غشت 1967 على اثر اتفاق بين قادة الاتحـاد الوطنى وبين قيادة الاتحاد المغربى للشغل، هذا الاتفاق الذى صدر فـى شكل قرار عن اللجنة الادارية الوطنية التى هى نفسها عدلت ليكون تركيبها «ثنائيـا».

ان جمود هاته الهيئات وابتعادها الكلـى عن نشاطـات ونضالات القاعدة الاتحادية ذهب منذ 1969 على الاخص الى حد أنه لم يصدر عنها أى بيان أو موقف أمام حملة الاختطافات المنظمة ضد الاتحاديين فى الداخل والخارج وتلفيق المحاكمات ضدهم بمراكش وغيرها.

بل وان الهيئات الرسمية الناطقة باسم الاتحاد الوطنى لم تصدر منذ أربع سنوات أى موقف او تحليل باسم الاتحاد الوطنى حول القضايا الوطنيـة والعربية والدولية بالرغم من الاحداث والهزات الخطيرة التى عرفتها بلادنا.

لكن هذه الاحداث اثبتت فى نفس المدة حقيقة أخرى لمسها التقدميون والوطنيون والجماهير الشعبية بصفة عامة وهى ان نضال القاعدة الاتحادية لم ينقطع لان تنظيماتها فى الفروع والاقاليم وفى ميدان العمال والشبـاب

بقيت قائمة بالرغم من حملات القمع المتتالية وبالرغم من جمود وغياب الهيئات الرسمية للاتحاد الوطنى.

هذا واقع لا يقبل الجدال يعرفه الجميع بحيث اقتصر قرار 30 يوليوز على تسجيل وضعية وجعل حد لها قصد ضمان سير وتسيير المنظمة بالوسائل والطرق المطابقة لقانونها الاساسى ولارادة قاعدتها ولضرورة أستمرار النضال الفعلى الذى لا ينحصر فى الشعارات.

فجاءت الحملة المسعورة فى شكل بلاغات صادرة عن «كتابات اقليمية» خيالية، وأوراق تحمل اسم الاتحاد الوطنى، جاءت لتؤكد بأن تجميد هيئات الاتحاد الوطنى من الداخل كان مقصودا ويدخل فى اطار خطة دائمة وقارة أساسها اعتبار واستعمال الاتحاد الوطنى كمجرد واجهة وورقة سياسية.

انها خطة الجهاز النقابى الناطق باسم الاتحاد المغربى للشغل الذى يعرف الجميع تغيرات مواقفه وشعاراته ازاء الاتحاد الوطنى منذ 12 سنة. والحملات التى يشنها فى أشكال وبوسائل متنوعة ضد «المغامرين»، اى ضد قادة واطر الاتحاد سواء كانوا داخل السجون أو خارجها، داخل المغرب أو خارجه.

فالشكل الجديد التى أكتسته حملات الجهاز النقابى، وتستره وراء بعض الاشخاص، واستعماله اسم الاتحاد الوطنى مناورة جديدة من المناورات التى تعود المناضلون على احباطها لا بالمجادلات العقيمة والشتم فى الاشخاص ولكن بالمثابرة فى العمل التنظيمى والنضال الفعلى وتركيز المجهودات بالاسبقية على التوعية والتنظيم الثورى فى صفوف الطبقة العاملة.

ذلك أن هذه الحملات تهدف الى صرف الانظار عن حقيقة المشكل الذى عانت وما زالت تعانى منه الحركة التقدمية المغربية والذى عرقل عجلة الثورة التحريرية ببلادنا منذ 12 سنة.

والمشكل كان مطروحا بحدة سنة 1961 الشىء الذى جعل اخانا **المهدى بن بركة** يتطرق اليه أمام مؤتمر 1962 ويحلل طبيعته ومصدره وارتباطه بمخططات الحكم والاستعمار الجديد حيث أكد ما يلى :

«أما فيما يتعلق بمهام الحزب كحزب فى الاوساط العمالية وداخل المؤسسة، فانها ذات أهمية قصوى لا سيما وأن هذه المهام تضمن التحام النضال السياسى والنضال النقابى. وفى هذا الميدان يجب أن لا نستهين بأى عنصر من شأنه أن يؤثر على تحقيق هذا الالتحام سواء كان الامر متعلقا بنقص فى التكوين الايديولوجى او بتقييم خاطىء للوضعية الراهنة أو بالعوامل الداخلية مثل البطالة ووسائل التهديد والضغط المتوفرة لدى النظام، وأخيرا هياكل النقابات نفسها، وهذه العوامل كلها يجب ابرازها حتى يطرح المشكل الصعب الخاص بالعلاقات بين النقابات المهنية وبين الحركات الثورية، حتى يطرح هذا المشكل الصعب طرحا صحيحا. ويجب أن نتأكد من أهمية النضال النقابى وفى نفس الوقت من صبغته الضيقة كلما كان غير متفتح على مطالب ذات الصبغة السياسية الثورية.

ويجب أن نلتزم اليقظة أمام سياسة النظام الحالى فى الميدان النقابى مع العلم أنها تدخل فى أطار سياسة عامة نهجها الاستعمار الجديد على مستوى القارة الافريقية ليشجع اتجاها اصلاحيا ولا سياسيا فى التنظيمات النقابية وأن يعزل النضال السياسى الوطنى عن النضال الاقتصادى الضيق.

وهذه الظاهرة يجب دراستها بتبصر لا عندنا فحسب بل كذلك بالنسبة لمجموع القارة. ويجب وضع قضايا الربط الوثيق بين المهام الخاصة بالنقابات وبين مهام حركة التحرير الوطنية التى تجند جميع الفئات الاجتماعية. أما اذا كانت هذه القضايا لا تطرح بكيفية صحيحة ولا يتم حلها بشجاعة وبدون تحيز، فحينئذ يصبح هناك خطر عظيم وهو ان القوة الثورية بالدرجة الاولى وهى الطبقة العاملة قد تنحرف لمدة ما عن دورها الطبيعى .

ونتيجة ذلك هى وجوب خطة واضحة كل الوضوح فيما يخص علاقات الحزب بالمنظمات الجماهيرية ودوره كمحرك ، ومن جهة أخرى الدور الذى يبقى لكل منظمة حسب طبيعتها الخاصة وفى اطار استقلالها التام.

والاتحاد الوطنى للقوات الشعبية بوصفه اداة الثورة هو الذى يجب أن يقوم بالدور القيادى فى كفاح جميع الفئات الاجتماعية الثورية.

هذه هى النتيجة المنطقية لتحديد الاختيار الثورى الذى يجب كما قلنا، أن يوضع كضرورة للامة بأسرها. وهذا يعنى أن الحزب هو الذى له وحده أن يدعى مسك البوصلة السياسية وان يهيىء ويحدد طريق النضال بالنسبة لمجموع الحركة الثورية ببلادنا . أما بالنسبة للسير الداخلى للمنظمات الجماهيرية الاخرى التى لها اهدافها المحددة فى اطار المهام الخاصة بها، فيجب على مناضلينا ان يحرصوا على ضمان ادماج كفاحهم فى الافق الشامل الذى يخططه الحزب، أى الاداة السياسية بالدرجة الاولى .

وهكذا سوف نضمن الوحدة الايديولوجية، والديناميكية، وانسجام القوات الشعبية ونتقدم بخطى ثابتة نحو اهدافنا».

مايو 1962 — المهدى بن بركة

«الاختيار الثورى»

هكذا كان المشكل الحقيقى مطروحا قبل 1961، حيث بقى المصدر الدائم لجميع الاحداث والوقائع التى عانت منها الحركة التقدمية والطبقة العاملة، ومن بينها المحاولات المستمرة لتجميد قيادة الاتحاد الوطنى من الداخل سواء بالازمات المصطنعة او بحملات الشتم فى الاشخاص.

اننا لن ندخل فى هذا النوع من المجادلات بحيث ان الوقائع هى الفاصل الذى يجب الرجوع اليه. لا سيما وان الشباب المتعطش للقيام بدوره الثورى يلح على الوضوح ومعرفة الوقائع التى سكتنا عنها الى حد الآن رغبة منا فى الحفاظ على امكانيات توحيد الصف ضد أعداء الشعب. لكن وضعية التجميد المفروضة على هيئات الاتحاد الوطنى من الداخل ومن

اعلى لا تفيد فى الحقيقة الا الحكم وعملاء الامبريالية ضد منظمة تجسد امتداد حركة التحرير الشعبية ببلادنا واستمرار النضال الفعلى الملموس مع ما يقتضيه من مخاطرات وتضحيات . هذا ما نريد توضيحه هنا بعيدا عن الشعارات الرنانة والمجادلات العقيمة :

أولا : نعرض الاحداث الخاصة بالعلاقات بين قيادة الاتحاد المغربى للشغل وبين الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية منذ 1959 ، هذه الاحداث والوقائع التى عرفها كل من له صلة بقضايا الحركة التقدمية المغربية.

ثانيا : واعتمادا على هذه الوقائع نبرز مصدر المشكل وهو أن قادة الجهاز النقابى جعلوا الحفاظ على جهازهم بمثابة استراتيجية وغاية، مما جعلهم يبحثون باستمرار عن فرصة التعاقد مع الحكم بالكيفية التى يترجمها شعارهم الدائم المعروف : «حكومة شعبية متمتعة بثقة الطبقة العاملة».

ثالثا : نبين النتيجة المنطقية لهذه الستراتيجية من حيث العلاقات بالحزب وتنظيمه، وهى محاولة عرقلة كل مجهود أو مبادرة تنظيمية تهدف بناء الاداة الثورية وخوض المعارك الفعلية وذلك حتى لا يقع جر الجهاز النقابى الى وضعية متفجرة منافية لاستراتيجية الحفاظ على نفسه.

رابعا : نلح على ان الحملة القائمة الآن تحاول اخفاء المشكل الحقيقى وتستهدف صرف أنظار مناضلينا عن المهام المطروحة عليهم باستعجال وهى تصفية المشكل من مصدره وذلك بالقيام بواجبنا نحو الطبقة العاملة حتى تلعب دورها الطلائعى ، هذا الدور الذى قامت به أحسن قيام فى المعركة ضد جهاز الحماية قبل ان توضع تحت وصاية وحجر جهاز يعرف الجميع طبيعته وأساليبه .

وبهذه البيانات المبنية على الحقائق الموضوعية سوف تتضح اسباب وأبعاد قرار 30 يوليوز 1972 كانطلاقة تاريخية القصد منها بناء الاداة الثورية التى تبلور نضال الجماهير الشعبية ، هذا النضال الذى احتل فيه الاتحاديون المواقع الامامية منذ 12 سنة بحيث استشهد العديد منهم وعذب وسجن الآلاف منهم، كما أن عديدا آخر يعيش مرارة الهجرة المفروضة.

واذا رفض الاتحاديون الاستسلام للاقطاع والامبريالية. فانهم لم ولن يستسلموا لارادة ومخططات أمراء العمال وأساقفتهم .

غشت 1972

اجتماع 30 يوليوز : وقائعه ونتائجه

بعد سنوات من الجمود الذى فرضته على الهيآت المسؤولة فى الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية عناصر «قيادية» معروفة بميولها الانتهازية وسلوكها البيروقراطى وسياستها القائمة على جعل منظمتنا مجرد ورقة سياسية تستعمل حين ظهور آفاق «تسلم الحكم»، وبعد سنوات من الصراع الداخلى بين هذه العناصر المجمدة المخربة وبين اطرنا المناضلة ومعها قاعدة حزبنا كاملة، قررت اللجنة الادارية الوطنية جعل حد لخطة التجميد وسياسة الغموض ، فعقدت اجتماعا تاريخيا بالرباط يوم 30 يوليوز 1972 .

لقد كان اجتماعا تاريخيا حقا، ضم الى جانب اغلبية اعضاء اللجنة الادارية نفسها ممثلى فروع الاتحاد الوطنى لمختلف الاقاليم من وجدة الى أكادير ومن قصر السوق الى تطوان ، بالاضافة الى بعض الاطر الاتحادية الذين قررت اللجنة الادارية ضمهم اليها كأعضاء مساعدين لتعويض الذين انقطعوا عن كل نشاط حزبى، او للنيابة عن الذين جعلتهم ظروف اضطرارية خاصة فى حالة يستحيل عليهم فيها ممارسة عملهم حضوريا داخل اللجنة. وهكذا اصبح الاجتماع عبارة عن مؤتمر مصغر للمناضلين الاتحاديين الذين ظلوا ملتزمين بالخط الثورى لمنظمتنا منذ تاسيسها، والذين كان الكثير منهم من جملة المؤسسين الفعليين لحزبنا سواء على شكل الجامعات المتحدة او على شكل الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية. ان اجتماع 30 يوليوز 1972 كان فى الحقيقة والواقع تجديدا للعهد على مواصلة النضال والتزاما بالخط الثورى وتجاوزا لجميع المثبطات والعراقيل بروح نضالية واعية ، سواء منها تلك التى تاتى من طرف الحكم واجهزته القمعية او تلك التى يحرص ذوو الميول الانتهازية والسلوك البيروقراطى على وضعها فى طريق مسيرتنا الثورية .

بدأ الاجتماع فى العاشرة صباحا بمنزل الاخ بنبركة وبرئاسة الاخ عبد الرحيم بوعبيد الذى افتتح الجلسة بعرض ضاف عن الحياة الداخلية للاتحاد منذ تأسيسه الى اليوم، تعرض فيه الى أهم المشاكل التى عانت

منها منظمتنا من جراء «الثنائية» التى أصرت بعض العناصر «القيادية» على فرضها على منظمتنا منذ تأسيسها مستعرضا أهم الازمات الداخلية التى عاشتها حزبنا من جراء ذلك، والنتائج الخطيرة التى ترتبت عنها سواء بالنسبة لتنظيماتنا او لمواقفنا السياسية. ثم تطرق بعد ذلك الى اتفاقية غشت 1967، «اتفاقية الوحدة» التى املتها ظروف معينة، هى ظروف المحنة التى كان يعيشها الاتحاد المغربى للشغل عقب اعتقال كاتبه العام. وهنا لم يتردد الاخ عبد الرحيم من القيام بعملية نقد ذاتى صريح بصفته احد المسؤولين الرئيسيين الذين ألحوا على ضرورة الوقوف بكل قوانا بجانب قيادة الاتحاد المغربى للشغل فى تلك الظروف، وبالتالى على ضرورة قبول اتفاقية 1967 ، تلك الاتفاقية التى قال عنها عبد الرحيم نفسه، ان كثيرا من المناضلين الصامدين لم يكونوا يرون فيها أية فائدة لاقتناعهم، نتيجة ممارستهم النضالية ، بعدم جدوى التعامل مجددا مع «العناصر» ذات الطبع البيروقراطى والميول الانتهازية.

بعد ذلك تعرض الاخ عبد الرحيم الى تحليل تجربة «الوحدة» مبرزا السلوك الصبيانى الذى طبع تصرفات تلك العناصر كالحاحهم على نقل مقر الاتحاد الى بناية يسيطرون عليها، وعلى جعل عقود الماء والكهرباء فى اسم اشخاص معينين، وعلى استبدال الحارس والمداومين باشخاص آخرين، ثم سد باب العمل داخل مقر الاتحاد على المناضلين الصامدين .. واخيرا الفراغ التام وانعدام اى نشاط نتيجة خطة التجميد وسياسة «الانتظار»، مما جعل منظمتنا تظهر رسميا بمظهر المتفرج، لا تتخذ المواقف ولا تفصح عن رأيها بصراحة ووضوح فى المشاكل الوطنية والقضايا العربية والدولية.

وبعد ما اشار الاخ عبد الرحيم الى تجربة الكتلة الوطنية وخاصة فترة المفاوضات وحلل ملابساتها ومواقف تلك العناصر خلالها، شرح الضرورات الوطنية والسياسية والتنظيمية التى فرضت على اغلبية اعضاء اللجنة الادارية القيام بمبادرتهم هذه، مبادرة تدشين انطلاقة جديدة فى حياة منظمتنا تصل فيها نضال الحاضر والمستقبل بنضال ثلاث عشرة سنة مضت من عمر الاتحاد. (يجد المناضلون نص كلمة الاخ عبد الرحيم فى غير هذا المكان).

وعندما انتهى الاخ عبد الرحيم من عرضه الهام اعطى الكلمة للاخ اليازغى الذى قرأ رسائل التأييد للمجتمعين ، وهى رسائل بعثها المناضل محمد الحبيب الفرقانى من سجنه بالقنيطرة بعد ما تلقى الدعوة الى الاجتماع، ثم رسائل كل من الاخوان المناضلين محمد البصرى، عبد الرحمان اليوسفى، المهدى العلوى الذين يوجدون فى اقامة اضطرارية فى الخارج، وقد بارك هؤلاء الاخوان فى رسائلهم مبادرة اللجنة الادارية واعلنوا عن تضامنهم معها وموافقتهم المسبقة على قراراتها. ثم تلا الاخ اليازغى اسماء الاشخاص الذين وافقوا على مبادرة اللجنة الادارية ومنحوها كامل تأييدهم ولكنهم تعذر عليهم الحضور لاسباب شخصية (ظروف العطلة خاصة) .

بعد هذا انتقل الاخ اليازغى الى تلاوة جدول الاعمال وكان كما يلى :

1 — الاستماع الى عروض ممثلى الاقاليم .
2 — دراسة بيان تصدره اللجنة الادارية
3 — قرار حول الشبيبة الاتحادية .

4 — قرار حول التسجيل فى اللوائح الانتخابية .
5 — تكوين لجان للتوجيه والنشر وللتنظيم، وللدراسات، وللعلاقات الخارجية ، وللمالية .
6 — مسائل مختلفة .

وبعد الموافقة على جدول الاعمال اعطيت الكلمة لممثلى الاقاليم الذين اعطى كل منهم عرضا ضافيا حول حالة الاتحاد فى الاقليم الذى يعملون فيه وحول رأى القاعدة الاتحادية فى المسائل المطروحة للمناقشة. ويمكن القول بصفة عامة ان ممثلى الاقاليم قد اجمعوا فى عروضهم على :

— الحاح القاعدة على جعل حد لخطة التجميد والغموض التى فرضتها بعض العناصر القيادية منذ اتفاقية الوحدة غشت 1967 وانهاء مهمة المكتب السياسى الذى عينته اللجنة الادارية بموجب الاتفاقية المذكورة .

— ضرورة قيام اللجنة الادارية بتحمل كامل مسؤولياتها وفق ما ينص عليه القانون الاساسى للاتحاد الوطنى وخاصة الفصل السادس عشر منه

— تدهور الجهاز النقابى البيروقراطى واستياء الطبقة العاملة من تصرفاته وسلوكه، وقيام صراع حاد بين القاعدة وهذا الجهاز فى كثير من القطاعات العمالية خاصة الرئيسية منها .

— ضرورة التسجيل فى اللوائح الانتخابية مع الالحاح على ان التسجيل لا يعنى المشاركة او عدم المشاركة فى الانتخابات . وان القرار فى هذا الشأن يتعلق اساسا بمدى توفر الامكانيات الضرورية التى تضمن حرية الانتخاب ونزاهته .

— التعبير عن راى القاعدة فى قضايا اخرى تنظيمية وسياسية .

وبعد الاستماع الى تدخلات ممثلى الفروع التى كانت مشفوعة بالحماس والتأييد للمبادرة التى قام بها اغلبية اعضاء اللجنة الادارية، اقترح على المجتمعين نص بيان تصدره اللجنة. وبعد مناقشة البيان واقتراح بعض التعديلات والاضافات تكونت لجنة لصياغة البيان صياغة نهائية . (يجد المناضلون النص الكامل لهذا البيان فى مكان آخر).

ثم انتقل المجتمعون الى النقط التالية من جدول الاعمال ، بعد فترة استراحة للغذاء. وهكذا تمت الموافقة على بيان حول الشبيبة الاتحادية وآخر حول التسجيل فى اللوائح الانتخابية ، وعلى لائحة باسماء اعضاء اللجان المذكورة، والاعضاء المساعدين الذين قررت اللجنة الادارية ضمهم اليها للمشاركة فى المجالات التى حددتها لهم. وحوالى الخامسة مساء اعلن عن نهاية الاجتماع على ان تستأنف اللجنة الادارية اجتماعاتها الدورية بكيفية منتظمة كل خمسة عشر يوما .

كلمة الاخ عبدالرحيم بوعبيد في اجتماع 30 يوليوز التاريخي

ايهـــا الاخـــوان :

ان موضوع اجتماع اليوم يتعلق اساسا بالنظر فى سير الاتحاد الوطنى، بالقيام بمحاسبة ما سمى بالهيآت العليا المقـــررة والمنفذة للاتحاد، وهى الكتابة العامة والمكتب السياسى ، بناء على الاتفاق الثنائى المبرم فى غشت 1967 بين الاتحاد الوطنى وبعض مسيرى الاتحاد المغربى للشغل. واذا كنت قد توليت افتتاح هذه الجلسة فانما افعل ذلك لا بصفتـــى عضوا فى الكتابة العامة او المكتب السياسى، بل بصفتى عضوا فى اللجنة الاداريـــة. وبصفة خاصة، باعتبارى احد مناضلى الاتحاد .

ان هذا الاجتماع الذى يضم اغلبية اعضاء اللجنة الادارية كما عدلت عام 1967 والذين ظلوا يمارسون مهامهم النضالية منذ المؤتمر الثانى 1962 هو فى الحقيقة اجتماع للاطر المناضلة الصامدة. فالمقياس اذن الذى روعى عند توجيه الدعوة اليكم هو أولا وقبل كل شىء الاستمرار فى النضال والتزام الخط الثورى للاتحاد. ومن هنا كانت أحقية حضوركم فى هذا الاجتماع انتم الذين تشكلون اغلبية اعضاء اللجنة الادارية راجعة اولا الى كونكم اعضاء فى اللجنة الادارية، ولكنها راجعة كذلك، وهذا هو المهم، الى ان كل واحـــد منكم قد بقى طوال الفترة الماضية ملتزما بالخط الثورى لمنظمتنا ساهـــرا على تنظيم صفوفها وعلى توعية جماهيرها فى الاقاليم والفـــروع والمقاطعات. حيث تمكنتم بفضل نضالكم الذى لم ينقطع من المحافظة على قاعدة الاتحـــاد وروحه النضالية وخطه الثـــورى .

نعم هناك عدد آخر من أعضاء اللجنة الادارية لم توجه اليهم الدعـــوة لانهم لم يلتزموا بالنضال، ولم تعينهم القاعدة، وانما كان صعودهم الـــى اللجنة الادارية بمقتضى اتفاق ثنائى تخللته مساومات وضغوط، وبالتالى فهم لا يستوفون شروط النضال ولا ينطبق عليهم مقياس النضـــال .

ان المناضلين الحقيقيين الجديرين بتحمل المسؤولية فى هيأة من الهيآت المسؤولة فى الاتحاد هم هؤلاء الذين بقوا مرتبطين فعليا ونضاليا باهدافنـــا الثورية، هم الذين بقوا يناضلون فى مختلف الواجهات ، بعضهم ظل ساهرا على تنظيم القاعدة يعمل تارة بمبادرة خاصـــة وتارة بتنسيق مع اخوانـــه

المناضلين، وبعضهم تعرض للقمع فهم فى السجون او فى المنفى الاضطرارى، هؤلاء جميعا هم الجديرون بأن يحملوا اسم «مناضلى الاتحاد» لانهم ظلوا دما مرتبطين بنضال الشعب ارتباطا عضويا مما مكنهم من الحفاظ على وجود منظمتنا ومن الدفع بنضالها خطوات الى الامام، الشىء الذى مكن منظمتنا من البقاء حية تنبض بالحيوية رغم جميع الازمات وانواع القمع ومحاولات التصفية. وهذا ايضا ما جعل منظمتنا تبقى على طليعة تلك المنظمات القليلة العدد التى استطاعت ان تحافظ على وجودها وان تصمد رغم جميع المناورات والمؤامرات، بل انها من بين القليل من المنظمات الشعبية فى العالم الثالث التى بقيت فارضة وجودها فى كل وقت وحين.

ان هذا الحضور المستمر لمنظمتنا، وان استمرار وجودها كطرف اساسى يلجأ الى محاورته كلما هبت ازمة من الازمات دليل واضح على صلابة نضالنا ووضوح اهدافنا، ولذلك فان انواع القمع التى تعرضنا لها والتى سنتعرض لها لم تزدنا، ولن تزيدنا الا صمودا واستمرارا فى الخط الثورى واصرارا على مواصلة النضال.

ان هؤلاء المناضلين، الذين هم الاتحاد الوطنى الحقيقى، والذين ظلوا مرتبطين بالجماهير الشعبية على الدوام والذين اولتهم جماهيرنا ثقتها نظرا لكفاحهم فى الماضى ونضالهم فى الحاضر واستماتتهم فى سبيل الاهداف التى يناضل الاتحاد من اجلها ونظرا لذلك ولارتباطهم العضوى بالجماهير وبالطبقة العاملة، قد لاحظوا والاسف يملا قلوبهم ان اتفاقية 67 لم تنفذ، وانها اهملت اهمالا.

لقد كنا نأمل من هذه الاتفاقية انه بالرغم من الماضى القريب والبعيد، وبالرغم من الاخطاء، وبالرغم مما جرى وانتم تعرفون حقيقة المواقف والاحداث منذ 1962 الى 1972، كنا نامل ان يكون الطرف الاخر قد اخذ العبرة بما فيه الكفاية، وانه قد يكون قد تعلم الدروس من الواقع، واقع الحكم والرجعية والانتفاعية والاقطاعية ومؤامرات الرأسمالية التى ترمى كلها الى تشتيت الصفوف التقدمية المعارضة، لقد كنا نعتقد انهم سيستخلصون الدروس الضرورية من حادثة 1967 ومن المحنة التى عاشتها الامة العربية كلها من جراء حرب 67 وقلنا انه ربما حان الوقت الذى يجب القيام فيه بجمع الصفوف ونسيان الماضى وتدارك الاخطاء، فعزمنا على تناسى كل ما هو ذاتى وشخصى والاهتمام بدراسة الواقع والعمل على ضوء معطياته، وعزمنا على العمل بصف واحد، فى وضعية وقع الاجماع عليها على انها منقسمة متعفنة ، ورأينا انه من الضرورى لانقاذ المغرب من هذه الحالة ولاقامة وضعية جديدة ديمقراطية مبنية على الاختيارات الشعبية واهداف الجماهير الكادحة ... ولذلك قمنا بعقد اتفاقية 1967.

ولقد رأيت انا شخصيا انه من واجبى، بصفتى عضوا فى الكتابة العامة ونظرا لغياب بعض الاخوان، القيام بمبادرة فى الموضوع، وقمنا جميعا، جميع مناضلينا ، نعمل الى جانب الاتحاد المغربى للشغل نساند فى محنته فى الوقت الذى عجزت فيه اجهزته البيروقراطية عن اتخاذ اى قرار يتعلق بمحنة الطبقة العاملة يوم اعتقل كاتبها العام واصبحت مهددة بالتصفية. لقد قام الاتحاديون جماعات وافرادا فى كل مكان واتصلوا باخوانهم النقابيين

للعمل معا ضد المؤامرة، ضد القمع، خصوصا واننا قد تعودنا القمع واساليبه وخططه، فلا بد من تزويد اخواننا النقابيين بالدروس التى استفدناها نحن من القمع المتواصل، ولابد من العمل معهم جنبا الى جنب ضد المؤامرة .

هذا هو المنطلق الاساسى بل الوحيد الذى دفعنا الى القيام بمبادرة 1967. وانا شخصيا اتحمل مسؤوليته امامكم واعترف انى الزمت وارغمت عددا كبيرا منكم على قبول هذه الاتفاقية التى لم يكونوا يرون فائدة منها نظرا لتجاربهم الطويلة والمريرة مع الجهاز النقابى . وعلى كل حال فانى لا اتأسف على ذلك الموقف الذى اتخذته عام 1967، ولست نادما على الاختيار الذى اخترته والذى ضغطت عليكم حتى اصبح اختيارنا جميعا. انا لا اتأسف على ذلك، لان نيتى كانت نية حسنة. وعلى الرغم من انه يقال انه لادخل للنوايا الحسنة فى السياسة ، فانى أومن كامل الايمان ان اى عمل وطنى ونضالى لا يصدر عن نية حسنة هو عمل فاشل، وهو عمل بعيد كل البعد عن النضال الحقيقى، هو عمل لايساعد قط على تحقيق الاهداف الثورية. فان لم تكن هناك نوايا مخلصة. صافية وارادات حسنة نزيهة واذا لم تكن هناك اخلاق ثورية فلا شىء من الاهداف الثورية بتحقق .

ولكن ارادتنا الحسنة، ونزاهة افكارنا، لم تجد مع الاسف فى الطرف المقابل أى تجاوب معها. لقد ذهبنا نتحاور دون حسابات مسبقة، كان لدينا حساب وحيد، وهو العمل على انقاذ منظمة الطبقة العاملة ومقاومة القمع. اما الطرف الاخر فقد كانت له حسابات أخرى ، حسابات لا علاقة لها لابمصلحة الطبقة العاملة، ولا بمصلحة الحزب ولا بمصلحة البلاد. ربما كان لدى بعضهم نوايا حسنة، ولكن الشىء الذى كان يسيطر عليهم هو الحسابات الشخصية .. لقد تنازلنا عدة تنازلات ، فوافقنا على نقل الكتابة العامة الى البناية التى اختاروها، وامام الحاحهم على تبديل الاشخاص المداومين والحراس وافقنا كذلك، لاننا نومن ان المقر لا يهم وان استبدال هذا المداوم بذاك هو امر فى المرتبة الثانية او لا قيمة له اطلاقا، تنازلنا امام هذه التصرفات الصبيانية وترفعنا عن الدخول فى ملاجات حولها. فاية قيمة لكون التلفون او الماء او الضوء او الكهرباء فى اسم فلان او اسم فلان، حسابات فارغة فى نظرنا، لان الحساب الوحيد هو الصادر عن النظر بجدية الى مهامنا النضالية الى المسؤوليات التاريخية الملقاة على عاتقنا.

قبل عام 67 كانت الاجهزة المركزية للاتحاد الوطنى — لا اقول على ما يرام — ولكن على الاقل كانت موجودة، كانت حاضرة، كان هناك اعضاء مداومون وكان هناك مناضلون يجتمعون ويخططون وينظمون، وكانت هناك حركة تنظيم وتوعية فى الاقاليم، كان هناك استمرار فى الحركة وفى النضال، ولكن بعد 67 اصبح ينظر الى هؤلاء المناضلين الذين حفظوا لمنظمتنا حياتها وعملوا على استمرار نضالها، نظرة مشبوه فيها من الطرف الاخر. بل لقد تعرضوا للمطاردة والابعاد من مقر الكتابة العامة ولكن مناضلينا الذين يعرفون حق المعرفة واجبهم النضالى لم ينكمشوا على انفسهم بل استمروا فى العمل فى الاقاليم والمقاطعات ، تاركين مقر الكتابة العاملة لاولئك الذين ارادوا احتجازه لانفسهم.

ورغم ذلك قلنا لابأس، ربما سيملا الفراغ فى الكتابة العامة باشخاص آخرين ، بمناضلين نقابيين يمارسون العمل السياسى ، وانتظرنا اشهرا بل سنوات ، ولكن لاشىء، سوى فرد او ثلاثة يترددون من حين لآخر على مقر الكتابة العامة ولكن دون القيام بأى عمل تنظيمى أو نضالى .. فكان الفراغ التام هو السائد.

نعم لقد عقدت اللجنة المركزية اجتماعا او اجتماعين طوال كل هذه المدة، ولكن هذه الاجتماعات كانت هزيلة، كانت ميدانا لاستفزازات الطرف الآخر. وكلكم تذكرون الحملات الاستفزازية التى كان الاخ الحبيب الفرقانى هدفا لها خلال هذه الاجتماعات .. وتذكرون ايضا كيف ان القرارات كانت تاتى لتملى عليكم من فوق ..

ان هناك فرقا اساسيا بيننا وبين هذه الجماعة من الاخوان، وهو اننا نفهم حركتنا على انها حركة ثورية تسودها الديمقراطية. لقد دابنا منذ تاسيس منظمتنا على تعويد مناضلينا على حرية التعبير والمناقشة على النقد والنقد الذاتى ، لاننا نريد من منظمتنا ان تكون ثورية حقا، ديمقراطية حقا، اننا نريد ان نكون المناضل الحق ، لا الاتباع والاشياع والامعات. ان هدفنا هو تكوين المناضل الذى يعرف ما يريد ويعرف كيف يعمل، لتحقيق الاهداف الشعبية فى المدى البعيد والقريب .

اما الطرف الآخر فان لهم تصورا آخر للحزب ولـ «مناضل» الحزب. انهم يحتكرون الصواب، يحتكرون التفكير والتحليل، يعتقدون ان الحقيقة هى ملك شخص او شخصين اما الباقى فما عليه الا الموافقة والتصفيق. اما نحن، فعلى العكس من ذلك نرى ان كل مناضل وان كل عضو فى الاتحاد، وان كل عضو فى القاعدة الا وله الحق فى التفكير وله الحق فى امتلاك الحقيقة والتعبير عن فهمه لها .

قد يكون عيبنا هو اننا ديمقراطيون اكثر من اللازم ، ولكن الديمقراطية داخل الحزب، ديمقراطية التعبير والنقد ليست عيبا ابدا . ان الجانب الاخر يرى العكس، قد يكون هناك من بينهم بعض الذين تقترب نظرتهم من نظرتنا، ولذلك فانا اعمم القول ولا اريد التحدث عن الاشخاص او الشخصيات، فلا داعى لذلك، والمناضلون النقابيون يعرفون اكثر من غيرهم واقعهم الذى يعيشونه، يعرفون البيروقراطية التى تنخر جهاز الطبقة العاملة ... يعرفون كل شىء ربما اكثر منا، لانهم يعيشونه كل ساعة .

ماذا كانت نتيجة اتفاقية 67 ؟

لقد تبين فى النهاية انه لا يمكن ان يلتقى تصورنا للحزب وللنضال مع تصورهم. انهم لا يقبلون المناضلين الجدد الذين يصعدون من القاعدة ، لايقبلون النقد، لايقبلون غير التصفيق والمباركة والتأييد. ومناضلونا يرفضون هذا، يرفضون ان يتحول حزبنا الى حزب «للاكباش»، انهم يريدون حزبا كما اسسوه ، حزبا للمناضلين وللنضال ومواصلة النضال لتحقيق اهدافنا فى التحرر والاشتراكية .

نعم اننا لاندعى اننا من الناحية المذهبية نتوفر على ايديولوجية كاملة، بل اننا نؤمن بأن هناك نقصا فى هذا الميدان، وان على المناضلين ان

يعملوا على تتميم ما فيه نقص وذلك بنضالهم، بتحليلهم اليومى للواقع الملموس. ان النظرية الصحيحة هى النظرية الثورية التى تنبع من تحليل علمى للواقع الملموس، انها النظرية التى تتم صياغتها بالممارسة النضالية المستمرة .

لقد تبين انه لا يمكن اللقاء مع هؤلاء ، لا يمكن التوفيق بين تصورنا للحزب وللنضال وتصورهم، ولذلك كانت النتيجة هى جمود الهيآت المسؤولة فى الاتحاد نتيجة التركيب الثنائى الذى فرضوه علينا. وقبلناه على امل ان يتحقق بالممارسة والاحتكاك ما لم يتحقق من قبل . ولكن العكس هو الذى حصل . لماذا ؟ لانه كان هناك دوما خوف من القاعدة ، كان هناك اهمال مقصود للمناضلين الصامدين . كما كان هناك اصرار على فرض بعض الاشخاص العملاء ، الاشخاص الذين اصبح بعضهم يسير فى ركاب الحكم مثل ارسلان الجديدى. وانتم تعرفون هذا الرجل، وتعرفون «نضاله» ضد التسييس و «كفاحه» من اجل مبدأ «الخبز». تعرفون الحملات التى كان يوجهها هو وامثاله ضد مناضلينا عام 62 و 63 و 64 وحتى الى عام 68. كانوا يقولون ان «ظهر الطبقة العاملة مطلى بالصابون» لا احد يستطيع الصعود عليه، ولكن من صعد على «ظهر الطبقة العاملة» ؟ سؤال لا داعى للاجابة عنه لان الجميع يسمع ويرى ويعرف.

منذ اكثر من عامين وحزبنا مجمد. لقد كانت هناك ظروف تستلزم من كل حزب يحترم نفسه ومناضليه وانصاره اتخاذ المواقف بكل وضوح، ولكن لا شىء من ذلك. لقد جمدوا الكتابة العامة واخرتوا اجتماعاتها التى تمت فى الاوائل، أوائل الاتفاقية، فى ترهات وصبيانيات. لقد جمدوا الكتابة العامة وباقى الهيآت المسؤولة لانهم غير مستعدين للاستماع الى رأى يخالف «وحيهم المنزل».

لقد كانت الانفاقية ، اتفاقية بين القادة ، اتفاقية فى القمة، ولم تكن قط صادرة من القاعدة، لان الخلاف لم يكن فى القاعدة ، فقاعدتنا سواء كانت عمالية او غير عمالية قاعدة ثورية. ولكنا نؤمن بأن الطبقة العاملة هى طليعة نضالنا وان مصير الطبقة العاملة واداءها لمهمها متوقف على حزبها الثورى الذى هو الاتحاد الوطنى . هناك فى الطرف الآخر من يؤمن بهذا ولذلك فيجب ان لا نعمم. ان القاعدة سليمة، وهى ضد الانتهازية والبيروقراطية بمقدار ما هى ضد الاقطاع والاستغلال الراسمالى وضد الرجعية والتعفن.

على ان خطة التجميد لم تكن محصورة على صعيد الكتابة العامة فقط، بل لقد كانت هناك اعمال تخريبية فى بعض الاقاليم، كانت هناك عمليات تعيين بعض المكاتب الاقليمية والمسارعة الى وضع القوائم لدى السلطة، وكأن الامر يتعلق بحق تجارى او بمجرد اسم يتم كل شىء بمجرد الاستيلاء عليه. اننا لا نمانع فى ان يتسلموا الاسم ولكن على شرط ان يبقوا اوفياء لنضال الاتحاد ونحن مستعدون لنسير وراءهم فى طرق النضال — ولكن لا فى طريق الانتهازية .

على ان تحركات هؤلاء قد اثارت سخط القاعـدة واصبحت الاسئلـة تلقى هنا وهناك ، واصبحت القاعدة تضغط من أجل الوضوح. اصبح مطلب القاعـدة هو التوضيـح .

وامام ضغط القاعدة كنا أمام اختيارين، اما المحافظة على الاتفاق الذى أهمل وافرغ من محتواه لنظفر بمظهـر الاغلبية السطحية ، واما الرجوع بالامور الى نصابها ، الرجوع الى مسيرتنا النضالية ، هل نختار البقاء مع من برهنوا على ان فى صفوفهم عناصر مشبوه فيها، عناصر تتعامل مع الحكم، ام نختار مواصلة النضال الحقيقى ولو ظهرنا بمظهر الاقليـة . اننا نؤمـن بانفسنا نؤمن بصواب اتجاهنا، كما نؤمن بقدرتنا على الصمود، ذلك لانـه اذا كان الحكم لم يستطع القضاء على الاتحاد طيلة 13 سنة من القمـع فهل يستطيع اناس هم كما وصفناهم النيل من نضالينا ومن اصرارنا علـى متابعة مسيرتنا الثوريـة.

لقد طرحنا على انفسنا السؤال من جديد، هل نعود الى المفاوضـات من جديد، هل نضيع وقتنا فى الصبيانيات وفى احاديث الضغائن والاحقـاد فى وقت تجتاز فيه بلادنا ظروفا دقيقة ؟ ثم وما الفائدة من اى اتفاق جديد فى اطار الوضع الخاص ما دامت النوايا والحسابات هى هى، ومـا دام السلـوك هو هو ...

لذلك اجتمع بعض الاخوان من اللجنة الادارية وتدارسوا الامر وقرروا القيام بمبادرة طرح اتفاقية 67 للنقاش، الاتفاقية التى لم تنفذ. فاستخلصوا النتائج الضرورية، وقرروا استئناف العمل مع الاقاليم والفروع، واستأنفوا القيام بحملة تنظيم قواعدنا والاستمرار فى الاتصال بمناضلينـا.

لقد تحمل هؤلاء المناضلون فى اللجنة الاداريـة مسؤولية النضال من جديد ووقعت اتصالات واستؤنفت التنظيمات وكانت النتيجة هى هذا الجمع الذى باركتموه عند ما وقع الاتصال معكم بشأنه. وها هى اللجنة الاداريـة الحقيقية، وأعنى بها الاعضاء المناضلين فى صفوف اللجنة الاداريـة وهـم الاغلبية فى قائمة 67، هاهم يقررون تحمل مسؤولياتهم باعتبار ان اللجنة الاداريـة هى اعلى هيأة فى الحـزب .

وهنا اخذ الاخ عبد الرحيم بوعبيد يحلل جـدول الاعمـال ويشرح الملابسات الخاصة بكل نقطة من نقاطه، وكان ذلك آخر قسم من عرضه الهام هـذا .

قائمة بأسماء اعضاء اللجنة الادارية الوطنية والاعضاء المساعدين

عبد الرحيم بوعبيد
عبد الرحمن اليوسفى
محمـد البصرى
المهدى بنبركة
د. عبد اللطيف بنجلون
محمد منصور
محمد الحبابى
المهدى العلوى
محمد الحبيب الفرقانى
عمر بنجلون
محمد اليازغى
عبد الواحد الراضى
محمد المكناسى
محمد بنسعيد
د. محمد بلمختار
عمر المسفيوى
سعيد بونعيلات
محمد الخصاصى
محمد آيت قدور
عبد العزيز بنانى

محمد الناصرى
عبد المومنى اسماعيل
عبد الرحمن القادرى
فتح الله والعلو
محمد عابد الجابرى
عمر الساحلى
الطيب بنانـى
محمد الفلاحى
محمد نصر الله
بوشعيب رياض
محمد العبدى
الطيب السريفى
محمد جوهر
عبد الرحمن بنعمرو
احمد قليلو
محمد الحيحى
محمد الحلوى
احمد بلقاضى
محمد الوديع الاسفى
محمد العمرانى

ملاحظـــة توضيحيـــة

بغض النظر عن ممثلى الجهاز النقابى فى قائمة اعضاء اللجنـــة الادارية «الثنائية» طبقا لتعديل غشت 1967 ، نشير الى ان المعطى بوعبيد والتهامى عمار قد توقفا عن النشاط الحزبى منذ سنوات ، وان الدكتور بلمختار وعمر المسفيوى لم يحضرا اجتماع 30 يوليوز . كما انهما لم يعوضا بغيرهما انتظارا لاستئناف نشاطهما . اما محمـــد الطاهرى فقد تم طرده من المنظمة منذ سنوات نظرا لتعامله مع الحكم ومشاركته فى احدى الحكومات .

الاحداث والوقائع هى الفاصل

ان اهمية وابعاد قرار 30 يوليوز لا يمكن ان تظهر بوضوح الا اذا عرضت الاحداث والمراحل التى مرت منها العلاقات بين الجهاز النقابى وبين الاتحاد الوطنى منذ تأسيسه .

وفى انتظار كتابة تاريخ الاتحاد الوطنى وتفاصيل المشكل المزمن الذى عانت وما زالت تعانى منه الحركة التقدمية ببلادنا يجب ان يتذكر المناضلون وخاصة الشباب منهم اهم الاحداث والتصرفات التى عرقلت سير الاتحاد الوطنى كحزب ثورى والتى تؤدى ثمنها الجماهير الشعبية، والطبقة العاملة، والمنظمة النقابية نفسها.

الا ان المشكل ليس ناتجا فقط عن ارادة ونوايا اشخاص بل كذلك عن طبيعة **الجهاز النقابى** كما تكون قبل تأسيس الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية.

ان حرص المقاومين والتقدميين على ان تفلت المنظمة العمالية من تأثير القيادة البورجوازية لحزب الاستقلال سنة 1956 جعلهم يعملون على تعويض الكاتب العام السابق . ومن جهة اخرى وضعت جميع امكانيات الدولة المادية رهن اشارة النقابات من بنايات ومساعدات مادية، كما ان اجرة مئات المداومين تتحملها الدولة عن طريق الانقطاعات ، وهكذا تكون الجهاز النقابى فى جو حماية التقدميين ورعاية الدولة نفسها بالاضافة الى ان قلة الاطر المدربة على مقتضيات الكفاح جعلت الجهاز يتكون من عناصر لم تعرف المسؤولية النقابية الا كامتياز .

واثناء الانتفاضة التى عرفها حزب الاستقلال خلال يناير 1959 بعد تشكيل حكومة عبد الله ابراهيم، لم تتم «الانتفاضة» على اساس تنظيم حزبى مركز لسببين :

ـ الاول هو ان العملية تمت بدون تنظيم محضر .
ـ والثانى هو ان اتباع طريقة اللامركزية بدون حدود كان رد فعل ضد اسلوب مفتشى حزب الاستقلال .

وكانت اذ ذاك الحالة كما يلى :

ـ منظمة نقابية كونت باساليب معينة تسمى «الامتثال» .
ـ حول المنظمة النقابية واجهة سياسية غير منظمة فى شكل الجامعات المتحدة، مهمتها الدفاع عن المنظمة النقابية .

— والمنظمة متوفرة على سند حكومى من جهة اخرى فى الوقت الذى كانت تجرى عملية تصفية القوة الاخرى، وهى المقاومة وجيش التحرير.

هذه هى الظروف التى تكون فيها الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية، ليحول التيار الشعبى المتمثل فى انتفاضة 25 يناير 1959 الى حزب ثورى منظم. لكن الاحداث برهنت على ان اقطاب الجهاز النقابى لم يروا فى الحزب الا واجهة سياسية.

اننا نعرض هذه الاحداث بدون تعليق، موزعة على سبعة فترات حسب تغييرات مواقف واساليب الجهاز النقابى ازاء الحزب منذ تأسيسه الى قرار 30 يوليوز 1972.

1959 — 1961
استعمال الاتحاد الوطنى كواجهة (الاستفادة الاولى من القمع)

شتنبر 1959 : تأسيس الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية ،

دجنبر 1959 : «المؤامرة» الاولى :

اعتقال الاخوين البصرى واليوسفى ، وستين من اطر المقاومة وجيش التحرير الذين كانوا يشكلون اهم اطر جهاز الحزب فى المدن والبوادى .

الاخ المهدى بن بركة، يبقى فى الخارج تلافيا للاعتقال ، وهكذا تبقى قيادة الحزب بيد الجهاز النقابى .

1 — من جهة تأمر قيادة الاتحاد المغربى للشغل بعض الاتحادات المحلية بتوقيف الاضرابات التضامنية التى بدأت عندما تم اعتقال المقاومين (اسفى ، اليوسفية) وتأمر الاتحادات المحلية الاخرى بعدم القيام بأية مبادرة الى ان «تتضح الامور» .

2 — ومن جهة اخرى يتجند مناضلو الاتحاد الوطنى لحماية الاتحاد المغربى للشغل ضد عمليات الاستفزاز والمحاولات الاولى التى يقوم بها حزب الاستقلال لتأسيس منظمة نقابية ، وهذه الحماية كانت تتسم بالعنف، والاصطدام بالشرطة، ومحاكمة المناضلين .

بداية 1960 : رفض أى عمل جماهيرى تضامنى مع المعتقلين، بداعى عدم «السقوط فى الاستفزاز» اى العمليات الرامية الى اقالة حكومة عبد الله ابراهيم. اقالة الحكومة بالرغم من ذلك .

وتطبيق هذه الخطة الفاشلة ذهب الى درجة ان الاخبار نفسها حول المعتقلين كانت تقبر، كما يتجلى ذلك بالرجوع الى جريدة «الراى العام» التى خلفت فى تلك الفترة «التحرير» بسبب اعتقال الاخوين البصرى واليوسفى .

مايو 1960 : الاستفادة من غياب قادة الاتحاد فى السجون او الهجرة «للتحكم» فى الانتخابات البلدية و «تنصيب» اعضاء الجهاز النقابى على رأس المجالس البلدية ،

تعود هؤلاء الاعضاء على اتصال «اوثق» بجهاز السلطة على جميع المستويات بما يقتضى ذلك من «تعقل».

أكتوبر 1960 : المظاهرات من اجل جلاء الجيوش الفرنسية بالدار البيضاء
الجهاز النقابى (الذى اتخذ القرار) يسهر على ابعاد التنظيمات النقابية من المشاركة فى المظاهرات .
بداية استعمال شعار «الاستقلال النقابى» .

بداية 1961 : وفاة محمد الخامس، ثم استدعاء الحسن الثانى لرئاسة الجلسة الافتتاحية لمؤتمر اتحاد النقابات الافريقية بالدار البيضاء.
هذه بداية «الاتصالات» مع احمد رضى جديرة التى يعلمها الجميع .

1961 — 1962
تطور الصراع بين المناضلين والجهاز النقابى الذى اختار سياسة الانتظار

مايو 1961 : اتضاح سياسة التحدى من طرف الحكم، وبداية اجراءات تصفية وسائل التحرير الاقتصادى وتبنى شعار «مغربة الاقتصاد»، اى مغربة الهياكل والامتيازات الاستعمارية .
الكتابة العامة تقرر برنامج معارك جماهيرية «دائرة» فى جميع الجبهات واقامة منظمة للفلاحين .

يونيو 1961 : اجتماع المجلس الوطنى للاتحاد (17 يونيو) الذى علم بواسطة الاذاعة بصدور بلاغ مشترك بين رضى جديرة وبين ممثلى المكتب الوطنى للاتحاد المغربى للشغل، يعلن عن الغاء اضراب الموظفين المقرر ليوم 19 يونيو مقابل وعد من الحكومة بجمع «المجلس الاعلى للوظيفة العمومية» .
هذا المجلس لم يجتمع الى الآن ، بل بالعكس ، تم الاعتراف الرسمى بالاتحاد العام للشغالين بشهرين بعد الغاء الاضراب .
اتضح من خلال النقاش داخل المجلس الوطنى المجتمع يوم 17 يونيو ان الجهاز النقابى يرفض كل مخاطرة، ويضع الحفاظ على نفسه بمثابة غاية واستراتيجية .

يوليوز 1961 : بداية الصراع حول التنظيم السياسى للعمال، وحول عرقلة المجهودات الرامية الى تأسيس منظمة للفلاحين .
— اصطدام الاطر المناضلة بمبعوثى الجهاز النقابى فى الاحياء العمالية بالدار البيضاء .
— عبد الكريم بنسليمان ، يرأس عملية تحطيم المؤتمرات الجهوية للفلاحين ، فى مختلف الاقاليم .

نونبر 1961 : مظاهرات التضامن مع الثورة الجزائرية .
تمر المظاهرات فى جو وحدوى وبنجاح تام بالرباط، حيث اتضح ان الهاشمى بنانى مثلا، يرفض تخريب الحزب (سوف يؤدى ثمن ذلك) .

وبالدار البيضاء، تجند افراد الجهاز يوم 18 نونبر لاقناع العمال بالابتعاد عن المظاهرات التى دامت رغم ذلك فى جميع الاحياء طيلة 10 ساعات مع اعتقال 200 مناضل .

دجنبر 1961 اضراب جامعة البريد التى رفضت قرار 17 يونيو .

تم الاضراب رغم محاولة الكاتب العام للاتحاد المغربى للشغل الرامية الى الغاء الاضراب فى آخر ساعة بداعى أنه لا يفيد فى شىء وانه مجرد وسيلة تستفيد منها «جماعة بوعبيد» .

لكن بعد نجاحه ، تبنته جريدة «الطليعة» التى نعتت جامعة البريد «بمصفحات الاتحاد المغربى للشغل» .

وبعد ذلك، تدخل الكاتب العام نفسه بالرباط لتخريب اضراب الموظفين فى عين المكان ،

عبد الكريم بنسليمان يحتل بورصة الشغل بالرباط على راس عصابة لمنع كل عمل تضامنى مع الموظفين المطرودين .

الكاتب العام للاتحاد المغربى للشغل يؤكد انه لن يسمح لاحد ان «يجره» الى الاضراب العام .

يناير 1962 : نتائج عمل المناضلين فى الميدان النقابى ، وفى تأسيس الخلايا العمالية، تعتبر خطرا على الجهاز .

يطالب ممثلوه فى الكتابة العامة، باقصاء المناضلين الذين لا يحترمون «الاستقلال النقابى» .

ينتهى النقاش داخل الكتابة العامة الى قرار بعقد المؤتمر الثانى قصد تحديد خطة يلتزم بها الجميع، على شرط :

ـ الا يمسك المناضلون عن عملهم التنظيمى الذى يعتبر معاديا للجهاز النقابى .

ـ وكضمانة لذلك، ان تتكون كتابات اقليمية «ثنائية» ويكون نصفها من افراد يعينهم الجهاز النقابى .

وهكذا حضر المؤتمر الثانى فى جو الازمات المفتعلة، والتفاوض المستمر على جميع المستويات .

فبراير 1962 : الهاشمى بنانى ، الذى استمر فى العمل الحزبى تعرض الى هجوم من طرف عصابة وذلك بعد رجوعه من الدار البيضاء حيث القى محاضرة امام الشبيبة الاتحادية (التى كان يعمل المناضلون على تأسيسها رغم معارضة الجهاز النقابى) .

رد فعل القاعدة التى قررت اضرابا من اجل الاحتجاج بالرباط. لكن الجهاز المركزى تعرض على تنفيذ القرار فى آخر ساعة .

مايو 1962 : عقد المؤتمر الثانى فى جو «الثنائية» .

التقرير المذهبى الذى حضره عبد الله ابراهيم وضع تحت «الحراسة» حتى لا يطلع عليه احد قبل قراءته تلافيا لكل نقاش جدى .

الاعتراض الكلى من طرف ممثلى الجهاز النقابى على التقرير الذى اعده للمؤتمر الاخ المهدى بنبركة والذى طبع بعد اختطافه بعنوان

«الاختيار الثورى»، اعتراض ممثلى الجهاز على التقرير كان بسبب اتجاهه ومضمونه اذ ان محوره هو التركيز على انه لا اختيار ثورى بدون اداة ثورية، ومبدأ الارتباط الجدلى بين النضال الفعلى الملموس وبين التقوية الدائمة لاداة النضال.

ـ فالحاح الاخ المهدى على هذا الارتباط هو ضمنيا وضع مشكل الجهاز النقابى واستعمال شعارات كستار للجمود، هذا ما أكده بصفة غير مباشرة فى التقرير التنظيمى الذى قدمه الى المؤتمر والذى الح فيه على ضرورة تحديد نوع العلاقات بين العمل النقابى والسياسى، وضرورة وحدة القيادة والتوجيه .

لجنة مراقبة صفة المؤتمرين لم تتمكن من مزاولة مهمتها نظرا لعدد الحافلات التى أتى بها حيث تحول المؤتمر الى مهرجان .

اللجنة الادارية تشكل بالتفاوض، وفى غياب المؤتمرين ، نصفها من اعضاء الجهاز النقابى او الاعيان التابعين له والذين لا صلة لهم بنشاط الاتحاد الوطنى .

يونيو 1962 : اتضح من خلال اجتماع الكتابة العامة، ان المؤتمر كان بالنسبة للجهاز النقابى مجرد عملية سياسية للظهور «بالقوة» قصد المفاوضة. الاخوان اعضاء الكتابة العامة يرفضون الاتصال بالحكم، ويضعون على صاحب الاقتراح (المحجوب بن الصديق) ان يتصل هو نفسه.

رضى جديرة يستقبله ـ لكن عبثا ـ .

المناضلون يستمرون فى العمل التنظيمى بدون اعتبار الشروط التى وضعت خلال فترة تحضير المؤتمر .

الصراع يكتسى حينئذ صبغة علنية بالحملات ضد الاتحاد الوطنى، والهجوم على المقاطعات، وتنظيم عصابات الهجوم ضد المناضلين فى الاحياء والمعامل بالدار البيضاء .

يوليوز 1962 : الازمة فى جبهة التحرير الجزائرية بين الحكومة المؤقتة ، وبين المكتب السياسى والجيش الوطنى الشعبى .

الاتحاد الوطنى يساند المكتب السياسى والجيش الوطنى الشعبى.

الجهاز النقابى ينهج سياسة معاكسة ، ويبعث «المستشارين الفنيين» لمساعدة جماعة مصطفى لعسل المعروف بارتباطه بالمنظمات الغربية وخاصة «ايرفيخ براون» الموجه الاميركى فى الميدان النقابى .

1962 — 1963

خطة الابتعاد والتآمر على الاتحاد الوطنى بشتى الوسائل

شتنبر 1962 : صدور النصوص القانونية ، لخنق الحريات، وتشديد القمع، وذلك فى اطار تحضير الدستور .

قنبلة تنفجر فى المطبعة التى تطبع فيها جريدة «التحرير» وذلك بعد عمليات المنع والمضايقات اليومية .

الاتحاد الوطنى يؤكد عزمه على رفض ومحاربة عملية الاستفتاء على الدستور الممنوح .

نونبر 1962 : قضية الدستـــور .

الحكم يعلن عن نيته فى عرض دستور على الاستفتاء، ويتضح ان نص الدستور سوف ينشر بمناسبة 18 نونبـــر .

تكاثر الاتصالات بين ممثلى الجهاز النقابى ورضى جديرة بداعـــى «الاعتبارات النقابية» .

اجتماع اللجنة المركزية للاتحاد الوطنى يوم 14 نونبر ــ غياب المحجوب وعبد الله ابراهيم رغم وجودهما بالدار البيضاء ــ.

التهامى عمور يفشل فى عملية الاستفزاز . وممثلو الجهاز يلتزمون الصمت طيلة النقاش .

ممثلو الاقاليم يلحون على ضرورة اتخاذ قرار بمقاطعة الدستـــور قبل صدوره حتى يتأكد بأننا ضد مبدأ المنـــح .

عندما اتخذ القرار. انسحب ممثلو الجهاز النقابى .

ابتداء حملة المقاطعة، واعتقال عدد من المناضليـــن ومحاكمتهـــم بالجملة.

الاخ المهدى بن بركة بصحبة الاخ المهدى العلوى ، يتعرضان لمحاولة اعتداء تنتهى الى قلب السيارة التى كانا على متنها بين الربـــاط والدار البيضاء .

اجتماع المجلس الوطنى للاتحـــاد المغربى للشغـــل يتخذ قـــرارا بالمشاركة فى التصويت بـــ «لا» ويشن حملة فى الاقاليم ضد العناصر «الفوضوية» .

المحجوب يطالب بجمع المجلس الوطنى للاتحاد الوطنى للقـــوات الشعبية قصد مراجعة قرار اللجنة المركزية .

هذه المجهودات والحملات تثير جوا من التردد.

المجلس الوطنى للاتحاد الوطنى ، ينعقد، ويهدد المناضلون بفضح ما يعرفونه فى الموضوع ــ حينئذ، تغيرت «اللهجة» واصبح الامر مجرد تأكيد لقرار اللجنة المركزية لكن عمليا :

ــ من جهة ، تقتصر جريدة «الطليعة» على الموقف التالى : الطبقة العاملة ترفض المسرحية، بدون ان تقول هل هذا الرفض هـــو المقاطعة او المشاركة فى التصويت بـــ «لا»

ــ ومن جهة اخرى اعطيت التعليمـــات للعمـــال بأن «يتحملـــوا مسؤولياتهم» وان يصوتوا «أن اقتضت الضرورة» ذلك،

فى الحقيقة فرضت على المناضلين معركة جانبية لالهائهم عن تنظيم معركة المقاطعة لكن المحاولة كانت فاشلة مرة اخرى .

يناير 1963 : بعد عملية الاستفتاء ، اقالـــة وزراء حزب الاستقلال، وفـــى نفس الوقت الاعلان عن افتتاح المؤتمر الثالث للاتحاد المغربى للشغل الذى أقر مبدأ «الخبـــز» .

انعقد المؤتمر يومين بعد اقالة الاستقلاليين، وكانت شعاراته كلهـــا معادية للاتحاد الوطنى للقوات الشعبيـــة، (مع الضرب والتنكيـــل بالمناضلين المنتخبين من القاعدة) .

المحجوب بن الصديق يعقد ندوة صحفية يؤكـــد فيها مبدأ سياســـة «الخبز»، والابتعاد عن الاحزاب .

مارس 1963 : تصاعد عمليات الاستفزاز ضد مقاطعات الاتحاد الوطنـــى بالدار البيضـــاء .

التهامى عمور يحاول هجوما ضد الكتابة العامة على رأس عصابة، وسيارات الشرطة واقفة فى الشارع بعد دخول العصابة الى عمارة الكتابـــة العامة .

بداية الاضرابات التى تقررها القاعدة، خاصة فى المناجم ــ اضراب مناجم زليجة يدوم أربعة اشهر الى غاية مايو . (احجبى عضـــو المكتب الوطنى للاتحاد المغربى للشغل يلقى لحل الاضراب خطابا نقل على امواج الاذاعة يتعت فيه محمد الغزاوى المثرى المعروف باته «صديق الطبقة العاملة».

ابريل 1963 : الانتخابات البرلمانية

عند الاعلان عن الانتخابات ، اجتماع الكتابة العامة من جديـــد وبداية النقاش حول الترشيحات وخاصـــة حول تصرف رؤساء المجالس البلدية الذين انتخبوا باسم الاتحاد سنة 1960 .

تأكد الجهاز انه لن يكون فى وسعه ان يتصرف كما كان الامر سنة 1960 حيث كان الاخوان بالسجن او المنفى . فاعلن ممثلـــوه انهم سوف «يفكـــرون» .

الاتحاد الوطنى يقرر المساهمة فى الانتخابات ويؤكـــد فى بيانه ان الغرض من المشاركة هو نسف المؤسسات المزيفة من الداخل، وكذلك احباط مناورة الحكم الذى كان ينتظر مقاطعة الانتخابات من طرفنا.

مايو 1962 : يوم 3 مايو : صدرت افتتاحية جريدة «كلارتى» التى اصدرها جديرة بالمناسبة يؤكد فيها انه من الواجب على الاتحاد المغربى للشغل ان يلتزم الحياد وان لا يؤيد حزبا من الاحزاب .

فى نفس اليوم اجتماع المجلس الوطنى للاتحاد المغربى للشغـــل الذى يقرر عدم المشاركة فى الانتخابات بتبريرات «ثورية» ضـــد البرلمانية البورجوازية ...الخ...

لكن عمليا ، الموقف هو الذى أملاه كديرة .

العمال صوتوا على مرشحى الاتحاد الوطنى فى جميع الاقاليم وخاصة بالدار البيضاء حيث كان مهرجان سيدى معروف دليلا على مساهمة الطبقة العاملة الفعلية .

يونيو 1963 : وضعت قضية الترشيحات من جديد بالنسبة للانتخابـــات البلدية ــ وتمت اجتماعات متعددة مع ممثلى الجهاز النقابـــى بالبيضاء والرباط ــ واتضح لهم انه لا يمكن ان تمر الاشياء كما مرت سنـــة 1960 .

حضرت قوائم خاصة بالاتحاد المغربى للشغل ضـــد مرشحـــى الاتحاد الوطنى .

وهذا ما يؤكد ان الخطة كانت قارة منذ الاستفتاء تترجم فى مواقف مختلفة حسب الحاجة ، اى حسب ضرورة توزيع اصوات الاتحاد

يوليوز 1963 : اعتقال 5000 من الاتحاديين لان الحكم تأكد من فشل خطة التقسيم.

1963 — 1964
محاولة استغلال القمع من جديد لتصفية الاتحاد أو الهيمنة عليه

غشت 1963 : تعلن الاذاعة انه يتجلى من ملف « المؤامرة » ان المرحوم شيخ العرب كان قد قرر اغتيال جديرة ، واوفقير والمحجوب بن الصديق .

في الوقت الذي كان المناضلون يعملون على انقاذ الاخوان واسعاف عائلاتهم، ثم الاتصال بين الاتحاد المغربي للشغل . ومحام سويسري معروف بارتباطاته المشبوهة (الاستاذ نيكولي) وتم تحرير تقرير يلوح بأن عددا من المعتقلين هم مجرد اعوان للبوليس «عن شعور او غير شعور» .

عرض هذا التقرير على بعض المعتقلين من بين اعضاء اللجنة الادارية للاتحاد داخل السجن — وهددوا بأن يفضحوا نوايا وخطة اصحاب التقرير علنيا خلال المحاكمة .

يونيو 1963 : خلال حرب الحدود الجهاز النقابي يكلف محامين بالاتصال من جديد بالمعتقلين حيث قيل لهم ما يلي : «كلمة منكم . تكفي للافراج عن الجميع ، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية » والتبرير كان أساسه «العاطفة» وكذلك العصبية التي قد برهن عنها الشعب المغربي ضد الجزائر .

لكن الجواب كان صريحا : «الكلمة» المطلوبة هي في الحقيقة الانسياق في مخطط الاقطاع والامبريالية ضد الثورة الجزائرية والمغرب العربي بأجمعه .

يناير 1964 : بعد ان استمرت المحاكمة عدة اسابيع . واحبط مخطط الحكم، واستمر ممثلوه في ترديد نفس الاسطوانة : «لا نحاكم الاتحاد الوطني وانما نحاكم مجرمين» .

بعد ذلك وبنفس الوسيط ، تم الاتصال بالمعتقلين لاخبارهم بأن الداخلية مستعدة «لتسليم» الكتابة العامة ، ولاقناعهم بأنه من مصلحتهم ان يستأنف نشاطها بقيادة «الاخوان» قصد تحريك تنظيمات الاتحاد ، وتوسيع حملة التضامن (مع العلم ان الجهاز النقابي التزم الصمت ، واتخذ موقف المتفرج منذ البداية) .

فكان الجواب مرة اخرى صريحا وهو ان عملية كهذه ، ما هي الا تزكية لخطة وادعاءات الحكم الذي يردد انه لا يحاكم الاتحاد الوطني ...»

ابريل — مايو 64 : الفريق الاتحادي في البرلمان يقدم ملتمس رقابة ضد حكومة باحنيني ، الجماهير تتجاوب بحماس مع ملتمس الرقابة . الخط الذي التزمه الاتحاد بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية تتأكد

امام الجميع سلامته حيث تم فعلا نسف المؤسسات المزيفة من الداخل ، وتحويلها الى منبر لفضح الحكم .

يونيو 1964 : بعد صدور حكم 14 مارس الذي اكده المجلس الاعلى، قدمت الدعوى من طرف شركة أمبريجيما (المطبعة التي هي في الواقع ملك لقادة الجهاز النقابي) ضد الاخ البصري المحكوم عليه بالاعدام وطلب الحجز على المبالغ التي كانت بالحساب البريدي لجريدة «التحرير»، وتم التبليغ بالقرار القضائي الى الاخ البصري بالسجن.

غشت 1964 : تصفية العناصر الاتحادية من قيادة بعض الجامعات وخاصة التعليم والطاقة الكهربائية ومطاردة المنتسبين الى الاتحاد الوطني.

1965 — 1967
محاولات الهاء الاتحاديين في الازمات المصطنعة
(بعد انتهاء افق المفاوضات)

مارس 1965 : مظاهرات الطلاب والتحامهم بالجماهير الشعبية ، قادة الجهاز النقابي ، يتغيبون — ثم بعد ضغط القاعدة ، يتقرر اضراب رمزي ، باستعجال وبدون تحضير بالدار البيضاء وحدها . الحكم يتصل بأخينا عبد الرحيم رغبة في انقاذ نفسه ، ويضع عليه قضية المفاوضات .

عبد الرحيم يضع شرطا مسبقا ، وهو الافراج عن المعتقلين قبل كل مفاوضة .

ابريل 1965 : اطلاق سراح جزء من المعتقلين ، وخلق **جو المفاوضات من جديد** .

مجهودات ممثلي الجهاز من اجل اجتماع «الكتابة العامة» مع احضار الذين لم تبق لهم اية صلة بنشاط الاتحاد .

ومن جهة اخرى المطالبة من جديد بفرض «الامتثال» على المناضلين الذين استمروا في العمل التنظيمي رغم الارهاب ، باعتبار ان عملهم هذا معاد «للطبقة العاملة» .

مايو 1965 : محاولة طرح قضية «الوحدة» نظرا للمفاوضات مع الحكم — ولكن المناضلين وضعوا القضية على حقيقتها ، وطرحوا مشكل سير الاتحاد المغربي للشغل اولا وقبل كل شيء .

1965 : فشل المفاوضات نظرا للشروط التي وضعها الاتحاد الوطني الممثل في شخص الاخوين بوعبيد واليوسفي .

بداية الحملات من جديد ضد الاتحاد وصدور منشور ضد الاخ محمد البصري شخصيا ، ارسله الجهاز النقابي الى الاتحادات المحلية .

اكتوبر 1965 : اختطاف الاخ المهدي والتزام الصمت اولا من طرف الجهاز النقابي «لان الامور غير واضحة» .

لكن نظرا لضغط القاعدة ، بدأ الجواب بحملات مختلفة ، مبنية على «التساؤلات» حسين احجبي ، المعروف بعدم حذاقته في تطبيق

التعليمات ، ذهب الى حد انه صرح امام الفين من عمال ميناء الدار البيضاء ان المهدى اختطف لانه كان «يتاجر فى الافيون».

وبعد ذلك ، وقع شبه اضراب ، لم يعلن رسميا انه احتجاج ضد الاختطاف ، ولم تنفذه الا الجامعات التى تحركها الاطر الغير الممثلة لتعليمات الجهاز .

نونبر 1965 : فى غمار الحملة حول اختطاف المهدى استقبال الملك للمكتب الوطنى للاتحاد المغربى للشغل بايفران (قضية الزيادة فى التعويضات العائلية للقطاع الخاص) .

1966 — 67 : اعتقال عدد من المناضلين والاطر الاتحادية .

المجهودات التنظيمية فى صفوف العمال بدأت تعطى ثمارها . — تصفية الاطر النقابية الاتحادية عن طريق «لجنة التنظيم» التى يرأسها ارسلان الجديدى (الوزير الحالى للشغل) .

كلما حدثت مشاكل فى قطاع ما يعلن ممثلو الجهاز للسلطة ان ذلك راجع الى مبادرة الاتحاديين .

حملات الشتم ضد «السياسيين» تنظم فى البورصات وفى اندية الاحياء .

مايو 1967 :

— الكاتب العام للاتحاد المغربى للشغل يلقى خطابه فى المنصة الرسمية للاستعراض بالدار البيضاء يتعرض فيه لفكرة الوحدة الوطنية «يتجاوز الاحزاب» .

— عبد الله ابراهيم يلقى بعده مباشرة كلمة يعمق فيها فكرة الوحدة الوطنية وينادى بالحكومة الشعبية التى تتمتع بثقة الطبقة العاملة.

— فى وقت القاء الخطاب الرسمى والحديث عن الوحدة الوطنية جهاز القمع التابع للبورصة يطارد المناضلين الاتحاديين العمال وينكل بهم فى عرض شارع الجيش الملكى وساحة محمد الخامس لترديدهم شعارات وطنية .

— البوليس يتفرج على حملات التنكيل التى يتعرض لها الاتحاديون دون اى تدخل . بل اعتقل البعض منهم بعد ان تم الافراج عنه من طرف البورصة .

— الاطر الاتحادية العمالية التى لم يمكن اقصاءها من المشاركة فى استعراض فاتح ماى بالدار البيضاء يتعرض بعضها للاختطاف والتعذيب داخل البورصة .

— لم يبق اى اتصال على مستوى القيادة ، فى حين ان القمع والمضايقات يتزايد يوما بعد يوم ضد الاتحاديين .

جريدة «الطليعة» متوقفة عن الصدور ، واتصالات اعضاء الجهاز بالسلطات اصبح متداولا عند الجميع .

1967 — 1969
تجربة « الوحدة الجديدة » تؤكد أن طبيعة الجهاز النقابى منافية لكل عمل فعلى ضد الحكم

يونيو 1967 : الاعتداء الصهيونى ، وهزيمة العرب .

رد فعل الجماهير الشعبية المغربية ضد موقف الحكم السلبى وتصرفات التحدى الواضح من لدن عناصر الصهيونية فى الداخل .

الجهاز النقابى لم يقم بأى عمل جماهيرى وانما يقتصر على البرقيات حول تصفية بعض اليهود من المناصب .

احدى البرقيات بألفاظ «عنيفة» تصدر عن نقابة مكتب التسويق بامضاء عبد الرحمان بن الصديق (مع العلم ان الجهاز النقابى تمكن خلال صيف 1965 من وضع الاطر المرتبطة به على رأس دواليب مكتب التسويق لكن طوليدانو بقى على رأس المصالح الاساسية) .

الكاتب العام للاتحاد المغربى للشغل يتبنى برقية شقيقه المهدد بالاعتقال بارسال برقية مماثلة، ظنا منه ان فى ذلك حماية له .

الحكم يقرر اعتقال الكاتب العام للاتحاد المغربى للشغل .

اقطاب الجهاز يفرون من بورصة الشغل ، ومناضلو الاتحاد يتقدمون اليها ويتخذون المبادرات لرد الفعل ولحماية المنظمة التى مسها الحكم فى شخص كاتبها العام — الاخ بوعبيد يبعث الى : أ. م. ش. رسالة يؤكد فيها استعداد مناضلى أ. و. ق. ش. لحماية المنظمة العمالية — اغلبية المعتقلين والمحكومين هم من المناضلين الاتحاديين ، والى جانبهم الشباب الصاعد الذى برهن عن حيويته فى بعض النقابات خاصة الملاحة الجوية (هؤلاء انفسهم اصطدموا اخيرا بالجهاز بمناسبة اضرابهم خلال شهر يونيو 1972) .

خلق الجو «الوحدوى» فى صفوف المناضلين ، واتصال الاخ عبد الرحيم بقادة الجهاز قصد ايجاد وسائل العمل المشترك امام ضرب الحكم للمنظمة النقابية فى شخص كاتبها العام .

غشت 1967 : صدور بيان «الوحدة» الذى انتقده عدد من المناضلين الذين رغم قبولهم مبدأ الوحدة ، رأوا ان «الثنائية» لا يمكن الا ان تعرقل سير الاتحاد .

فى الحقيقة كان هناك تحليلان :

— الاول يرى أن اعتقال الكاتب العام للاتحاد المغربى للشغل قد يترتب عنه تغيير فى علاقات الجهاز بالحكم ، وبالتالى فى تصرف الجهاز ازاء الاتحاد الوطنى .

— والثانى يرى ان هذا التصرف ناتج عن طبيعة الجهاز وهياكله القارة التى لا يغيرها اعتقال او عدم اعتقال الكاتب العام .

واتضح ان التحليل الثانى هو الصحيح ، كما اكدت ذلك الاحداث .

شتنبر 1967 : من أول وهلة اتضح ان ممثلى الجهاز النقابى فى «المكتب السياسى» و «الكتابة العامة» يريدون محو 5 سنوات من التاريخ والنضال الاتحادى .

والوسيلة الاولى هى امكانياتهم المادية ، وبالتالى «تنظيم» الكتابة العامة : كراء عمارة ، والحرص على ان توضع عقود الماء والكهرباء والتليفون ، فى اسم شخص معين ! هذا الاحتياط الاول ناتج عن عقلية لا تحتاج الى تفسير .

و «التنظيم» كذلك هو تخصيص مكاتب فى البناية ، للمصالح الادارية للكتابة العامة . ولانشطتها ، بدون نقاش حول المناضلين الذين قد يقومون بهذه النشاطات مع العلم ان المشكل الموضوع هو «الامتثال» اى الخضوع للعقلية والاساليب الخاصة بالجهاز النقابى .

و «التنظيم» فى هذا الاتجاه انتهى حتما الى التصفية التدريجية لجميع الاخوان المداومين الذين تعودوا على روح المبادرة والنقاش ولم يرضخوا للعقلية البيروقراطية الجامدة .

وفى نهاية الامر بقيت «الكتابة العامة» بناية فارغة لا يرتادها احد لدرجة ان الحارس الذى عينه الجهاز اخرج جزءا من الاثاث وباعه بدون ان يصل خبر ذلك «للمسؤولين» مدة شهور (سنة 1969) .

دجنبر 1967 : بعد نقاش حاد فى القاعدة ، اقتنع المناضلون بانه من واجبهم ان يطبقوا القرار ويرون «الوحدة» مناسبة ووسيلة للاتصال بالعمال والنقابيين وادماجهم فى خلايا الاتحاد .

كما اقتنع مناضلو جامعتى البريد والتعليم أن رجوعهم الى تنظيمات الاتحاد المغربى للشغل قد ييسر العمل على فرض الديمقراطية الداخلية . وطالت المفاوضات فى هذا الشأن نظرا للضمانات التى اشترطها الاخوان بالنسبة لعقد مؤتمرات ديموقراطية تضع حدا للنزاعات حول التمثيل .

ونشأ جو مناسب من خلال مشاركة القاعدة والاطر فى البرنامج الثقافى الذى استمر اثناء شهر رمضان .

يناير 1968 : اتضح ان المخطط هو محاولة الرجوع الى وضعية 1961 — 1962 من حيث سير تنظيمات القاعدة الاتحادية .

من جهة ، مساهمة «الطبقة العاملة» فى مقاطعات الاتحاد ، لم تكن فى الحقيقة الا تجول نفس العصابة برئاسة عبد النبى فى المقاطعات لخلق الازمات المصطنعة — والمشكل الذى تطرحه هو قضية تمكين العصابة من «ساروت» المقاطعة اى محاولة تطبيق نفس المخطط الذى طبق بالنسبة لبناية الكتابة العامة .

فكان ذلك حافزا اضافيا، لتشكيك المناضلين فى القاعدة، وحرصهم على الحفاظ على التنظيمات والخلايا بدون تدخل عناصر الجهاز . وحينئذ بدأت ازمة على مستوى الاقاليم ، وخاصة بالبيضاء ، بين القاعدة وبين «اللجنة الاقليمية» التى تصرفت كمراقب يحاول فرض «الامتثال» .

مارس 1968 : بعد اجراء انتخابات فى 9 فروع للجامعة الوطنية للتعليم اتضح ان القاعدة تنتخب مؤتمرين مناوئين لجماعة المذكورى والسهيلى .

فبدأت المضايقات ضد العناصر الاتحادية من طرف الجهاز وتوقفت الانتخابات التحضيرية للمؤتمر .

وفى نفس الوقت ، وضع المكتب الوطنى للاتحاد المغربى للشغل لائحة مكتب لجامعة البريد ووضع اللائحة لدى وزارة البريد بدون اى اعتبار لارادة الاطر والقاعدة .

وعرض المشكل على المحجوب بالسجن ، لكن «نصائحه» لم تغير شيئا من الواقع اذ ان مطاردة الاتحاديين اصبحت تعلل بكونهم يريدون خلق «قواعد» داخل «القشلة» .

مايو 1968 : الاستعراض ينظم بكيفية تبرهن عن درجة «التعقل» وتلافى كل ما من شأنه ان يثير الاصطدام بالسلطة ، وهذا التعقل ذهب الى حد ان صور المحجوب بن الصديق ازيلت من جدران البورصة ومن اللافتات ، وذلك تلافيا «للاستفزاز» كما جاء فى كلمات حسين احجبى الذى كان له ارتباط وثيق بعامل الدار البيضاء آنذاك الكولونيل بولحيمص .

يونيو 1968 : اتضاح عدم امكانية اى عمل تنظيمى ، حتى فى ميدان الشبيبة. فى هذا الميدان اغراق المناضلين فى مناقشات غير منتهية حول «مفهوم» منظمة الشبيبة التى (حسب الناطق باسم المكتب السياسى) يجب ان تكون مجرد اطار لتنسيق نشاطات الشباب .

وعمليا يعنى ذلك انهاسوف لا تكون الا وسيلة استعمال المناضلين كواجهة «للشبيبة العاملة» التى لا نشاط لها .

وفى ميدان العمل الحزبى بصفة عامة ، بدأت الحملات ضد الاطر المسؤولة ، وخاصة الاخ الحبيب الفرقانى الذى يخصه عبد الله ابراهيم بحقد خاص ظهر فى اول اجتماع للجنة المركزية بعد اعلان الوحدة شتنبر 1967 .

وهذا كله فى جو الركود ، وعدم اتخاذ اى موقف حول القضايا الوطنية والدولية . النشرة الداخلية عبارة عن «دراسات» ...

بعد اكتوبر 1968 : اجتماع اللجنة المركزية الذى يمر فى جو الشتم ضد الاطر المناضلة بدون اية دراسة او مناقشة للمشكل الحقيقى . اصدار بيان سياسى بالحاح من المناضلين ، لكنه بقى حبرا على ورق .

ابتعد بعد ذلك المناضلون عن بناية الكتابة العامة ولم يلتقوا الا عند ما وضعت قضية الانتخابات البلدية والقروية (اكتوبر 1969) . وبهذه المناسبة اتضح ان جزءا من افراد الجهاز النقابى كان يريد المساهمة فى هذه الانتخابات حيث :

— البعض قاطع اجتماع اللجنة المركزية .

— والبعض الاخر اعلن شفاهيا او كتابيا انه لا ينتمى للاتحاد الوطنى (رغم وجود اسمه فى قائمة اللجنة الادارية) .

ذلك هو آخر اجتماع للجنة المركزية .

1969 — 1971

الابتعاد من جديد، ورفض اتخاذ موقف من حملة القمع والمحاكمة الجديـدة

دجنبر 1969 : اعتقال الاخ الحبيب الفرقانى . والاخوان من ناحية امزميز اجتماع الكتابة العامة . امام الاقتراح باتخاذ موقف وتنظيم حملة تضامن ، يجيب ممثلو الجهاز النقابى ان الامور «لم تتضح بعد» . المناضلون يتوافدون على بناية الكتابة العامة قصد الاطلاع ... ولا يجدون الا الحارس .

يناير 1970 : وفد من مناضلى الرباط برئاسة الاخ اليازغى يتصل بعبد الله ابراهيم من اجل اتخاذ موقف واضح فى نفس الموضوع ولم يتلق الا الرفض بدعوى :

ـ انه ليس هناك ما يدل على ان المعتقلين من امزميز ينتمون الى الاتحاد الوطنى .

ـ ان الحبيب الفرقانى اذا كان اتحاديا ، فلا «نعلم» ما كان يفعل . وعند ما طرحت القضية على انها قضية مواطنين وقضية تعذيب، كان الجواب ان «المكتب السياسى» سوف ينظر الـى المشكـل فيما بعـد .

فبراير 1970 : اختطاف سعيد بونعيلات واحمد بنجلون باسبانيا ونقلهم الى المغـرب .

انتصار ممثلى الجهاز النقابى على ابداء اسفهم فى اجتماع الكتابة العامة ، وعلى التعاليق حول «الاخطاء» والتساؤلات حول «تطور الامـور» .

حملة التضامن تتسع عالميا مع المعتقلين ، دون ان يصـدر اى موقف او بيان عن الحزب الذى ينتمون اليه . أخونا عبد الرحيـم يضطر الى تنظيم هيئة للدفاع عن الاخوان خارج نطاق «الكتابـة العامـة» .

مارس 1970 : امام هذا التخاذل والموقف المتفرج اضطر الاخ عمر بنجلون الى توجيه رسالة الى المكتب السياسى فى شخص عبد الله ابراهيم ليثير الانتباه الى ان عدم اتخاذ موقف من قضية المعتقلين يعرقل حملة التضامن الاجنبى . ذلك ان الاجانب بدأوا يتساءلون عن اسباب صمت الاجهزة الرسمية للاتحاد الوطنى وبالتالـى عن حقيقـة «المؤامرة» .

لم يترتب عن هذه الرسالة اى جواب او رد فعل ، الشىء الذى يؤكد ان الجهاز النقابى يريد أولا وقبل كل شىء اثبات كونه لا يزكـى «المغامرين» .

يوليوز ـ غشت 1970 : تكوين الكتلة الوطنية هـو المناسبـة الوحيـدة للقاء اعضاء المكتب السياسى .

المناضلون الذين يحرصون على النضال ضد الخصـم الاساسى يتجندون من جديد ويلتحقون بالكتابة العامة وبالبرصة لخـوض معركة الاستفتاء ثم يبتعدون من جديد .

وعلى مستوى «القيادة» تمت اللقاءات فى اطار الكتلة الوطنية ، بدون اى اجتماع مسبق بين ممثلى الاتحاد الوطنى فى الكتلة ـ وهكذا تجرى المناقشات ضمنيا على انها بين ثلاث منظمات .

يناير 1971 : بعد حملة الاعتقالات الثالثة فى اواخر 1970 والبحث امـام المحكمة العسكرية ينقل الاخوان فجأة الى مراكش ويحالون على المحكمة التى يترأسها محمد اللعبى ، وذلك بعد ان اتضحت عناصر الملف بأجمعه لدى المناضلين المكلفين بالدفاع .

يعرض على المحجوب مشروع بيان لاصداره باسم الاتحاد الوطنى . لكن مرة اخرى الرفض بدعوى «الارتجال» لكون الكتلة قد قررت دراسة المشكل واصدار بيان فى شأنه .

اصدار بيان جمعية هيئات المحامين بالمغرب .

بعد ذلك ، وبعد صدور بيان عن الكتلة ، وقع نشر مشروع البيان الاتحادى فى شكل مقال على صفحات «الطليعة» التى توقفت من جديد عن الصدور .

وهنا تجدر الاشارة الى ان الجهاز النقابى اتى من جديـد بنفس المحام السويسرى (الاستاذ نيكولى) الذى سبق أن وضـع الدراسة المشبوهة حول ملف 1963 . لكننا رفضنا ان يطلع على الملف واكدنا ان المناضلين الشباب الساهرين على الدفاع ليسوا فى حاجة الى هذا «المستشار الفنى» العميل .

يونيو 1971 : افتتاح محاكمة مراكش واستمرار موقف المتفرج من لـدن الجهاز النقابى وممثليه فى الكتابة العامة والمكتب السياسى .

1971 — 1972

استرجاع صفة الاتحاد الوطنى بعد ظهور أفق المفاوضات وشن حملة ضد المناضلين باسم « الشرعية »

يوليوز 1971 : محاولة الانقلاب .

لا موقف باسم الاتحاد الوطنى الا من خلال تصريحات الاخ عبـد الرحيم بوعبيد ، مع العلم أن العضوين الاخرين فى المكتب السياسى يتلافيان كل اتصال بالصحافة مدة شهر .

بعض ضيوف الاتحاد المغربى للشغل الاجانب وخاصة ممثلى منظمة س ج ت الفرنسية الشهيرة الموجودة بالمغرب قبل ويوم 10 يوليوز لم يتمكنوا من ايجاد قادة الاتحاد المغربى للشغل فى الموعد المحدد ببورصة الشغل، وبحثوا عنهم مدة يومين بالدار البيضاء عبثا واضطروا الى مغادرة المغرب ، الشىء الذى يقال انه كان من جملة اسباب عدم انتخاب الاتحاد المغربى للشغل من جديد فى المكتب الدولى للشغل.

وفى نفس الوقت مساهمة عدد من اعضاء الجهاز فى حملة البرقيات .

غشت 1971 : الاخ عبد الرحيم يبحث عن العضوين الاخرين من المكتب السياسى ليخبرهما بأنه وقع به اتصال حول مشروع لقاء بالملك وانه طرح شرط توقيف المحاكمة والافراج عن المعتقلين .

شتنبر 1971 : استمرار المحاكمة . ومطالبة 50 حكما بالاعدام نظرا لموقف الاخ عبد الرحيم . جواب المناضلين من معتقلين ومحامين هو الاحتجاج بالتزام الصمت امام المحكمة وذلك بموقف بطولى يدل على الالتزام الفعلى الفردى والجماعى.

هذا الموقف المشرف يثير الاعتزاز فى صفوف جميع الاتحاديين ويحثهم على استئناف العمل التنظيمى على نطاق واسع .

استئناف العمل التنظيمى فى الفروع والاقاليم بدون اعتبار الهيئات الجامدة من مكتب سياسى وكتابة عامة .

نونبر 1971 : رد فعل الجهاز النقابى فى شكل حملة سب وشتم ضد الاطر المناضلة التى تحاول التنسيق بين المناضلين فى الاقاليم .

هذه الحملة تشن داخل بورصات الشغل بداعى تكوين «لجن سياسية» فى النقابات مع محاولة اغراء بعض المناضلين الاتحاديين العمال وخاصة منهم الذين خرجوا من السجن .

محاضرة عبد الله ابراهيم بعنوان : «الازمة» .

دجنبر 1971 : افق المفاوضات بين الحكم والكتلة «يتأكد» .

وحينئذ تبدأ حملة المبعوثين للاقاليم باسم «المكتب السياسى» ووضع قضية «الشرعية» .

يناير 1972 : المفاوضات تستمر ومعها الحملات حول «الشرعية» فى الاتحاد الوطنى و «تسييس » العمال .

استبدال شعار «الخبز» بشعار «التسييس» الذى يستخدم لتحويل انظار النقابات عن مشكل الاضرابات المطروح حول زيادة 15٪ فى القطاع الخاص والشبه العمومى .

تحضير المؤتمر الخامس للاتحاد المغربى للشغل فى أفق المفاوضات.

مارس 1972 : الكتلة تطرح على الملك الاختيار بين :

— اما اتباع مقياس الانتخابات ، وحينئذ تشكيل حكومة لا مهمة لها سوى السهر على نزاهة الانتخابات .

— واما تحمل المسؤولية من طرف الكتلة ، على اساس تطبيق برنامجها مع التوفر على جميع وسائل التنفيذ .

الجهاز النقابى يهاجم الكتلة فى مقال صادر فى جريدة «معرب انفورماسيون» لانها ترفض الحل «التعاقدى» — الكلام عن «التغييرات الجذرية فى الهياكل» يخفى خطة التنازل عن وسائل التنفيذ .

انعقاد مؤتمر الاتحاد المغربى للشغل :

— فى البداية كانت المفاوضات تسير سيرا «ايجابيا» بالنسبة للجهات النقابية .

— لكن فى آخر يوم للمؤتمر ظهرت ملامح القطيعة .

فاتح مايو 1972 : الخطاب الرسمى للملك الذى ينصح فيه النقابات «بتسييس» العمال .

— خطاب من الكاتب العام للاتحاد المغربى للشغل محوره فكرة «التسييس» نفسها .

— اضرابات القاعدة العمالية فى قطاع السكر والطيران والنسيج . والهيجان حول قضية زيادة 15٪ فى الاجور فى القطاع الخاص والشبه العمومى يثير أزمات فى عدد من الجامعات والاتحادات المحلية .

— بداية ظاهرة خطيرة يومية وهى انسحاب مئات من العمال والاطر النقابية بكيفية جماعية عن ا. م. ش.

— قضية «التسييس» لا تفيد فى توقيف الازمات والاصطدامات بين القاعدة والجهاز الذى يتنافر افراده حول أسلوب المواجهة .

يونيه : اصطدام عبد الله ابراهيم مرة ثانية بالقاعدة الاتحادية بمراكش التى يجدها منظمة على «نغمة واحدة» ، تطرح القضايا الحقيقية والاسئلة التى لا تقبل الالتواء : اين كنت ؟ واين كان المكتب السياسى خلال القمع بينما عاش عبد الرحيم بوعبيد بيننا طيلة شهور لتنسيق الدفاع عن اخواننا .

— اتضاح تركيز التنظيمات حتى فى المدن التى مستها اكثر من غيرها حملة القمع الاخيرة .

بوليوز : القاعدة المنظمة تفرض التعجيل باتخاذ قرار لازالة العراقيل التى كانت تحول دون توفر الاتحاد الوطنى على قيادة مناضلة منسجمة معتمدة على ارادة القاعدة .

استراتيجية الانتظار التى نهجها الجهاز النقابى : أساليبها ونتائجها

ان قرار 30 يوليوز 1972 هو اولا وقبل كل شيء تسجيل للواقع الذى تعيشه تنظيمات الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية ، هذا الواقع المتولد عن الاحداث التى عاشها المناضلون منذ 13 سنة والتى نعرض تفاصيلها فى قسم آخر من هذه النشرة.

ان حملات القمع المتتالية والمحاكمات والمضايقات اليومية والتهديدات، والدسائس ومحاولات الاغراء ، كل ذلك كان له نتائجه من حيث كسر اجهزة الاتحاد الذى فقد العدد العديد من اطره سواء منهم الذين استشهدوا او سجنوا او الذين اضطروا الى الهجرة — لكن القمع عزز عزيمة المناضلين الصادقين وزاد من وعى عناصر الشباب التى قدرت مسؤوليتها التاريخية — وبذلك استمرت حيوية الحركة ولم ينقطع نضالها ضد جهاز الحكم الخاضع لمصالح السماسرة والعملاء.

ان جدلية النضال والقمع تكلفت بوضع الخطوط الفاصلة وعممت **الوعى الثورى، وجعلت العمال** والشباب والمواطنين يميزون بين النضال الفعلى الملموس مع ما يقتضيه من تضحيات ومخاطرات وبين الشعارات الرنانة التى لاصلة لها بالتصرفات الحقيقية .

فلا مجال اذن للدخول فى مجادلات عقيمة لمواجهة الحملة التضليلية الجديدة التى لا تضلل احدا والتى لا هدف لها الا الهائنا وتحويل انظارنا عن المهام المستعجلة التى امامنا .

انها حملة ترمى كسابقاتها الى تحويل الانظار عن المشكل الحقيقى الذى عرقل سير عجلة الثورة التحريرية ببلادنا ، مشكل طبيعة الجهاز النقابى وعلاقاته بالاتحاد الوطنى والحركة التقدمية بصفة عامة .

ان الجانب التنظيمى وتطوراته، ما هو الا تجسيد ونتيجة لقضية الاختيار السياسى والستراتيجى الذى وضع على الحركة التقدمية بحدة سنة 1961 : مجابهة جهاز الحكم او عدم مجابهته ، لا بالشعارات ولكن بالمعارك الفعلية .

وبطبيعة الحال اختيار المجابهة الفعلية يقتضى تكوين وتنظيم الاداة الثورية، اى تحويل حركة التحرير الشعبية من تيار شعبى الى حزب ثورى ، لانه لا معركة ثورية فعلية بدون اداة ثورية .

هذا هو المشكل الحقيقى منذ تأسيس الاتحاد الوطنى الذى فرضت على مناضليه معارك **جانبية مستمرة، وازمات مصطنعة لفائدة الحكم الذى** تمكن بذلك من تركيز القمع الوقائى المسبق ضد الاطر والمناضلين الاوفياء، للاختيار الذى اسس من أجله الاتحاد كحزب — اننا نتطرق للجانب التنظيمى فى صفحات اخرى ولمرامى قرار 30 يوليوز فى هذا الشأن .

لكن قبل ذلك يجب رفع الالتباس حول مصدر جميع المشاكل السياسية منها والتنظيمية — ان قادة الجهاز النقابى اختاروا سنة 1961 استراتيجية الانتظار وتلافى كل مجابهة فعلية مع جهاز الحكم ، وذلك قصد الحفاظ على جهازهم — وهذه الستراتيجية كانت تقتضى منذ البداية، عرقلة كل مبادرة او تنظيم سياسى او نقابى قد يثير معارك ويخلق ديناميكية قد تهدد او تكسر انسحام الجهاز النقابى او تجره الى معارك لا تتلاءم مع طبيعته وتركيبه

فهذا الاختيار لا يفسر نوع العلاقات والتصرفات ازاء **الاتحاد الوطنى** فحسب، بل كذلك طبيعة الاساليب المتبعة فى الميدان النقابى وفى سير الجهاز النقابى نفسه — لذلك كان الصراع قائما باستمرار حول التنظيمات السياسية وكذلك داخل التنظيمات النقابية كما كان النقاش دائما يدور حول «الواقعية» ونعت المناضلين «بالمغامرين» .

ان استراتيجية الانتظار هذه :

1 — كان لها هدف قار ، هو رغبة قادة الجهاز النقابى فى الرجوع الى وضعية 1959 — 1961 .

2 — فالاساليب والوسائل تغيرت لمحاولة تحقيق نفس الهدف بالرغم من التغيير الجذرى للاوضاع .

3 — والنتيجة هى عرقلة عجلة الثورة لصالح الحكم والامبيريالية، وتفتيت الجهاز النقابى نفسه .

1 — الهدف القار : محاولة الرجوع الى وضعية 1959 — 1961 بتوفر الجهاز على «حكومة شعبية متمتعة بثقة الطبقة العاملة»

ان الجميع يعرف الشعار الدائم منذ 12 سنة : «حكومة شعبية متمتعة بثقة الطبقة العاملة» .

والجميع يعلم ان الجهاز النقابى متوفر على رئيس حكومة (سابق) رهن اشارة «الطبقة العاملة» يشاطر قادة الجهاز النقابى فى اختياراتهم ويبحث عن تبريرات لتصرفاتهم .

والجميع يعلم ان الجهاز النقابى كان خلال فترة 1959 — 1960 فى موقف «قوة» :

ـ يتوفر على واجهة وحماية سياسية متمثلة فى الجامعات المتحدة ثم الاتحاد الوطنى الذى خصص مناضلوه مجهوداتهم بالاسبقية للدفاع عن المنظمة النقابية ضد المحاولات الاولى الموجهة ضدها.

ـ يتوفر على سند حكومى ، ويعيش اساسا بالوسائل المادية الرسمية ،

وبعد تصفية منظمة المقاومة وجيش التحرير اصبح الجهاز النقابى يعتبر نفسه القوة الوحيدة التى تملى المواقف والقرارات على غيرها من الافراد والجماعات التى يتكون منها الاتحاد الوطنى .

وفى هذه الوضعية تعود قادة الجهاز النقابى على اعتبار واستعمال الاتحاد الوطنى كواجهة سياسية يستعملها فى علاقاته بالحكم .

لكنهم فى نفس الوقت واعون لطبيعة الجهاز ولنقط ضعفه وخاصة :

ـ كون اغلبية الاطر عينت وربيت حسب مقياس «الامتثال» طيلة 4 سنوات كان العمل النقابى خلالها ـ ليس معتمدا على معارك وتضحيات ، وانما تعودت ، تلك الاطر على حل المشاكل عن طريق التدخلات لدى السلطة .

ـ كون المنظمة النقابية تعيش اساسا بوسائل مادية مصدرها الدولة، وبجهاز من المداومين يعتبرون الانقطاع امتيازا

ان قادة الجهاز علموا سنة 1961 ان اختيار المجابهة الفعلية يقتضى تغيير الجهاز واتباع طرق جديدة فى التنظيم والعمل النقابيين، طريقة الاعتماد على القاعدة ، حتى لا تكون المنظمة معرضة لتهديدات الحكم، وحتى لا تكون سجينة الوسائل المادية التى يوفرها لها .

لكن هذه التغييرات تقتضى التخلى عن مقياس «الامتثال» والطاعة، والايمان بديناميكية النضال، وقبول مخاطراته، اى الاختيار الثورى والايمان الحقيقى بالدور الطلائعى للطبقة العاملة الذى لا معنى له عمليا الا فى المعركة ـ وهذا الاتجاه يقتضى فى نفس الوقت العمل على تأسيس الاداة الثورية التى تكون اطارا لتجنيد كافة الجماهير الكادحة بجميع فئاتها .

ان الجميع يعلم ان عكس ذلك هو الذى وقع ، لان قادة الجهاز وضعوا الحفاظ على جهازهم بمثابة غاية ، الحفاظ عليه بطبيعته وبالوسائل الرسمية التى يعتمد عليها، وذلك باعتبار الحقائق التالية :

1 ـ فأول من لمس هذه الحقيقة ، هو الحكم، نظرا للاتصالات المستمرة بين وزراءه وممثلى الجهاز ، مع العلم ان هذه الاتصالات تعلل دائما «بالاعتبارات الخاصة بالميدان النقابى» . وحينئذ لم يبق له الا ان يستعمل بالتناوب المغازلة والضغط ، سواء بتزكية الاتحاد العام للشغالين فى الهيئات الدولية، او التهديد «بتوزيع بورصات الشغل» .

2 ـ ومن جهة اخرى كان ولا بد ان يتأثر الجهاز النقابى من انهيار مستوى المعيشة، وان يواجه مبادرات القاعدة العمالية التى ترفض الجمود، علاوة على ان المسؤولية النقابية فى هذه الظروف (نظرا لعدم اداء العمال اشتراكاتهم) فقدت شيئا فشيئا صبغة الامتياز .

3 ـ واخيرا وبصفة موازية، هناك نضال المناضلين داخل التنظيمات النقابية، هذا النضال الذى اكتسى صبغة علنية وحادة اصبحت تهدد كيان الجهاز ومصالحه من الداخل .

فاصبحت القضية المطروحة على قادة الجهاز ابتداء من 1962، هى قضية انقاذ الجهاز **الذى لا يمكن تحقيقه الا بخلق ظروف مماثلة للظروف** التى نشأ فيها والتى تكون مطابقة لطبيعته وتركيبه.

والظروف هذه هى ان تتوقف المعركة بين الحكم والقوات الشعبية، وان يشكل ما يسمى بالحكومة الشعبية المتمتعة بثقة الطبقة العاملة. «هذا هو الهدف القار الذى يفسر جميع الاساليب والتصرفات وجميع الحملات ضد «المغامرين» ، وجميع المسامرات حول «الواقعية».

واسطع تأكيد لذلك، هو مدلول الحملة الاخيرة بعد قرار 30 يوليوز 72. يقال ان «انتهازيتنا» اتضحت ـ سنوات 1962 ، 1965 و 1972 ـ انها السنوات التى اجريت خلالها مفاوضات مع الحكم ولم تنته الى تشكيل تلك «الحكومة الشعبية المتمتعة بثقة الطبقة العاملة» .

2 ـ تكامل الاساليب والوسائل المتغيرة فى خدمة نفس الخطة منذ 12 سنة

ان الاساليب تغيرت مع الظروف والاحداث كما عرضناها بتفاصيلها فى صفحات اخرى . لكنها اساليب ووسائل رغم اختلافها ظاهريا تهدف الى نفس الهدف .

فاتخاذ موقف المتفرج والتزام الصمت امام حملات القمع سنة 1959، ثم 1963، ثم 1970 ومحاولة الاستفادة منه يهدف فى آن واحد الى :
ـ تأكيد الميز بين «المغامرين» وبين تعقل قادة الجهاز، اى الحفاظ على حسن العلاقات مع الحكم .

ـ الاستفادة من القمع لعل ضعف الحركة المترتب عنه، قد يخلص الجهاز من عدة مشاكل ويثير اليأس وبالتالى مشاطرة الجهاز فى اتجاهه .

وتكميلا لذلك هناك محاولات عرقلة كل مبادرة على مستوى الجماهير الشعبية :

ـ اما بالابتعاد ونهج شعار «الخبز» لعزل العمال عن المعركة السياسية .
ـ او اثارة الحملات والازمات المصطنعة فى القاعدة بالشتم والتهديد والتنكيل
ـ او محاولة التجميد من اعلى باسم الشرعية والامتثال سواء داخل الحزب او فى المنظمة النقابية نفسها .

وذلك مقرون بخطة دائمة لا تتغير أساليبها ، وهى عرقلة وتخريب كل عمل تنظيمى حزبى وكل المحاولات الرامية الى تكوين منظمات جماهيرية للشباب والفلاحين والنساء، بل ذهب اصطناع المخطط فى هذا الاتجاه الى درجة خلق منظمة شكلية للنساء اسست فى اجتماع ببورصة الشغل لا لشىء الا لتوقيف التحضيرات التى كانت سائرة فى الاقاليم لتكوين منظمة نسوية فعلية

والحقيقة ان اقطاب الجهاز النقابى كانوا حريصين على ان لا ينظم الاتحاد كأداة ثورية للنضال ، حتى يبقى مجرد واجهة وورقة سياسية رهن اشارتهم كلما ظهرت آفاق المفاوضات، بحيث يتذكر اقطاب الجهاز انتسابهم الى الاتحاد الوطنى و «للكتابة العامة» او «المكتب السياسى» بعد غيابهم سنوات عن هذه الهيئات .

فالاتحاد الوطنى يعتبر عدوا وخطيرا على الجهاز خلال المعركة ولكنه ورقة سياسية ضرورية كلما ظهر افق المفاوضات .

اما تجربة «الوحدة» الناتجة عن اتفاق 1967 فلم تغير هذه القاعدة القارة، الا من حيث ظروف واشكال تطبيقها. ولم يبق من تلك التجربة الا اسم الاتحاد مطبوعا على اوراق فى بناية فارغة . ومرة اخرى كان الابتعاد ثم استعمال اسم الاتحاد الوطنى بمناسبة المفاوضات مع الحكم .

وهذه الاساليب كلها ، تطبق مع تعاليق تتسم بالوقاحة. اذ ان اقطاب الجهاز النقابى واساقفته ما زالوا يتكلمون على «الاخطاء» ، وينعتون المناضلين بأنهم من البورجوازية الصغيرة المتشبعة بروح المغامرة والتطرف.

نعم ان هذه التبريرات هى جزء لا يتجزأ من طبيعة جهاز يتعامل مع الحكم، ويجمد الطبقة العاملة لصالحه، وفى نفس الوقت يتكلم باسمها ويرفع شعار الدور الطلائعى للطبقة العاملة .

اذا كان من حق المناضلين والشباب الطاهر ان يتكلم عن اخطائنا، كثوريين ارتكبوا أخطاءا فى غمار النضال والمعركة، فاننا نقول بالنسبة لاقطاب الجهاز النقابى أنهم مسؤولون عن جميع ما حدث لحركة التحرير الشعبية ببلادنا منذ 13 سنة .

لقد عرقلوا سير عجلة الثورة، بعزل القوة الطلائعية عنها ، وتخريب كل عمل يرمى الى بناء اداة ثورية ، ومكنوا بذلك الحكم الاقطاعى من ربح الوقت وتعزيز كيانه . ويرجع الفضل لمناضلى الاتحاد الوطنى فى ضمان سير الحركة رغم تلك العراقيل ومهما كانت التضحيات. واذا ارتكبوا اخطاءا فان ذلك فى اتجاه ثورى لانزاع فيه .

فالكلام عن الاخطاء هو نفسه وسيلة من الوسائل الرامية الى بث اليأس ومحاربة ارادة النضال التى تجلت بصفة متزايدة داخل وخارج التنظيمات النقابية . انه أسلوب من أساليب انقاذ الجهاز المستعمل ضد الاطر النقابية الحية .

لكن هذه الاساليب والتبريرات المصطنعة لم تفد الجهاز فى شىء، اذ ان استراتيجية الحفاظ عليه فشلت فشلا ذريعا ولا تبقى فى النهاية الا النتائج الموضوعية التى لا تخفيها الشعارات .

3 ـ النتائج والمسؤوليات وقضية «الاخطاء»

النتيجة الاولى ، هى ان الجهاز النقابى لم يتمكن :

ـ من استعمال الاتحاد الوطنى كتغطية فى محاولات «التعاقد» مع الحكم فى شكل «حكومة شعبية متمتعة بثقة الطبقة العاملة» .

ـ من الاحتفاظ بالخلط حول اتجاهه وخططه الحقيقية ، اذ ان الحكم نفسه أصبح ينصحه فى خطب رسمية بالعمل على «تسييس» العمال .

ـ من الحفاظ على الاتحاد الوطنى كواجهة سياسية رهن اشارته، بل اصبح فى عزلة عن كافة الحركة التقدمية ومهددا من الداخل .

ان استراتيجية الحفاظ كان مآلها الافلاس لان منطلقها كان تحليلا جامحا، لم يعر اى اعتبار لجدلية الاحداث وعواقبها الحتمية على كل جهاز او عمل بشرى .

فلننظر الى الوضعية التى تعيشها الآن المنظمة النقابية والجهاز نفسه :

ـ اضرابات تقررها القاعده فى عدد من القطاعات ضد ارادة الجهاز، واصطدام الاطر الحية به يوميا .

ـ مئات العمال ينسحبون باستمرار من المنظمة ، ليعززوا المنظمات المزيفة، بحثا عن حماية ضد اساليب الجهاز .

ـ الجهاز نفسه فقد انسجامه، بعدما فقد عددا عديدا من عناصره الذين اصبحوا عملاء رسميين للحكم .

انها وضعية يعرفها الحكم كما عرف طبيعة واغراض الجهاز سنة 1961 وما زال ينهج نحوه خطة المغازلة والتهديد بالاضافة الى انه الآن متوفر على عملاء داخل الجهاز على جميع مستوياته .

ولا ينظر الحكم الى الجهاز الآن الا من حيث استعماله ضد الحركة التقدمية، حيث ينصحه بممارسة «التسييس» فى خطاب رسمى،

هذه هى الحقيقة ، هذه هى النتيجة بالنسبة للطبقة العاملة ، والاتحاد المغربى للشغل والجهاز الناطق باسمهما ـ انها نتيجة عكسية لما اراده اقطاب الجهاز .

الا ان هذه النتيجة ما هى الا جانب من مسؤلية اقطاب الجهاز النقابى الذين عليهم أن يؤدوا الحساب أمام الشعب وحركة التحرير ببلادنا لانهم عملوا كل ما فى وسعهم وما زالوا لعرقلة سير عجلة الثورة التحريرية .

فهذه التصرفات منذ 1960، هى التى مكنت الحكم من ربح الوقت وتعزيز كيانه ، ونهج سياسة التحدى وتصفية حركة التحرير وجعل وطننا نهبا للطامعين من سماسرة وعملاء .

فالمناضلون الذين لم يتنازلوا عن الالتزام الفعلى بالمعركة ضد جهاز الحكم والامبريالية، اضطروا الى النضال على واجهتين فاخطاءهم ان كانت هناك اخطاء راجعة أولا وقبل كل شيء الى أن الجهاز النقابى كان يطاردهم ويتتبع حركاتهم ، محاولا عزلهم عن القوة الثورية الطلائعية، الطبقة العاملة،

فكلام نفس الجهاز النقابى الى حد الآن عن «المغامريـن» وحملاتـه الجديدة ضد الاتحاد الوطنى، وضد مناضليه فى الداخل والخارج ، دليل عن انه لم يغير ولن يغير خطته رغم نتائجها الوخيمة،

وهذه حقيقة تثبت انه ربط مصيره نهائيا بجهاز الحكم القائم الذى اصبح يملى عليه خطته فى خطب رسمية .

لذلك لم يبق مجال للتردد والتساءل حول علاقاتنا به . لكن علينا ان نقوم بواجبنا نحو الطبقة العاملة ، مراعين ظروفها التى نحللها من جهة اخرى بتفاصيلها ،

فاللعبة الجديدة ترمى كلها الى تحويل الانظار عن المشكل الحقيقى، وعن جوهر ومصدر الصراع ، بل ترمى الى اخفاء الطرف الاساسى الذى هو مصدر الصراع .

فاستعمال اسم وشخص عبد الله ابراهيم وسيلة لوضع القضية على انها صراع داخلى للاتحاد الوطنى، لا صراع بين قادة الاتحاد المغربى للشغل وبين الاتحاد الوطنى .

واللعبة فى شكل جريدة باسم «الاتحاد الوطنى»، تدل فى النهاية على ان عبد الله ابراهيم قبل منذ البداية ان يكون واجهة سياسية للجهاز النقابى ،

واذا قبل ذلك وحبذه، فلانه كان رهن اشارة الجهاز كمرشح «للحكومة الشعبية المتمتعة بثقة الطبقة العاملة» تقوم بالاصلاحات «الجذرية». لكنه لا يذكر ما هى هذه الاصلاحات الجذرية عمليا، وما هى المقاييس الفعلية من اجل فرضها .

«ان الوحدة الحقيقية هى وحدة النضال والممارسة الثورية فى اطار الانضباط الواعى والملتزم بالخط الثورى الذى سار فيه الاتحاد منذ تأسيسه . »

من قرار اللجنة الادارية الوطنية
30 يوليـوز 1972

انهاء الثنائية من أجل بناء الاداة الثورية

من اول وهلة، حرص الاخ عبد الرحيم على رفع كل لبس واكد انه لا يفتتح الاجتماع كعضو من اعضاء الكتابة العامة او المكتب السياسي لان هاتين الهيئتين فقدتا مبرر وجودهما نظرا لتجاهل المهام التى كونتا من اجلهما ، زيادة على خطة التجميد التى نهجها البعض من اعضائهما . وأكد الاخ عبد الرحيم ان موضوع الاجتماع هو بالذات اتخاذ قرار فى شأن تسيير الاتحاد على أسس جديدة .

وطرحت قضية عدم استدعاء بعض أعضاء اللجنة الادارية القديمة الممثلين للجهاز النقابى كما تساءل بعض الاخوان عن فائدة او عدم فائدة استدعاءهم سياسيا، وذلك بغض النظر عن الجانب القانونى الذى تطرق له نص قرار 30 يوليوز .

وطرحت القضية من جانب «التاكتيك» كذلك ونوقشت ، واجمع الاخوان فى نهاية الامر على ان استدعاء تلك العناصر سوف ينتهى حتما الى مجادلات وصراعات عقيمة لا نتيجة لها دون اعطاء تزكية اتحادية لهم وتمكينهم من الاستمرار فى التآمر على الاتحاد باسم «الشرعية» .

والحقيقة ان قضية استدعاءهم وضعت بالنسبة لكافة المناضلين المشكل الجوهرى . المشكل المزمن الذى عرقل سير الاتحاد ، مشكل « الثنائية » ونتائجه من حيث :

ـ عقد الاتفاقات الثنائية وتكوين هيئات مركبة من فئتين لكل منهما اختياراتها الستراتيجية .

ـ علاقة تلك الهيئات بالقاعدة، نظرا لتركيبها والتفاوض المستمر داخلها فى غياب القاعدة .

هذا ما طرحه قرار 1972 ، اذ أكد ان « قرار الوحدة » المتخذ سنة 1967 فى شكل بيان عن اللجنة الادارية ، كان فى الحقيقة اتفاقا ثنائيا بين منظمتين .

وسجل قرار 30 يوليوز :

« ان الاتفاق الثنائى المتعلق بهذا الموضوع قد وقع تجاهله واهماله

« الشيء الذى نتج عنه :

« ــ تجميد المؤسسات الرسمية للاتحاد ...

« ــ جعل المناضلين فى وضعية يستحيل عليهم فيها ممارسة حقهم

« فى النقد والنقد الذاتى والتعبير عن آراءهم ...

الا ان اتفاق 1967 ، اتخذ هو نفسه كوسيلة لحل مشكل الهيئات الثنائية التى كونت بمناسبة مؤتمر 1962 والتى انتهى سيرها وعلاقتها بالقاعدة الى نفس الوضعية التى آلت اليها هيئات 1967 .

هذا ما يجب توضيحه مع الالحاح على :

ــ ان الوضعية التى فرضت على الاتحاد ، ناتجة عن ان سيره ومصيره تتقرر فى مفاوضات تجلت فى اتفاق 1962 الصادر فى شكل قرارات مؤتمر ، وفى اتفاق 1967 الصادر فى شكل قرار من اللجنة الادارية .

ــ ان بناء الحزب كأداة ثورية بقيادة منسجمة منبنية على المركزية الديمقراطية ، يقتضى رفض الثنائية نهائيا ونتائجها الحتمية ، مهما كانت الصعوبات والحملات العابرة .

ذلك ان الاختيار المطروح على المناضلين منذ 1969 هو ممارسة تجربة ثالثة فى «الثنائية» او بناء حزب تعتمد شرعيته على الوفاء لقضية التحرير والاشتراكية والنضال الفعلى من أجلها

1 ــ ثنائية 1967 بعد ثنائية 1962 نتائجها الحتمية من حيث تسيير الاتحاد

لقد اشرنا فى عرض الاحداث المتعلقة بعلاقات الجهاز النقابى مع الاتحاد الوطنى الى الظروف التى حضر فيها مؤتمر 1962 الذى بقيت مقرراته حبرا على ورق ، وذكرنا كيف تصرف الجهاز النقابى قبل وبعد حملة القمع (يوليو 1963) وكيف حاول احياء الكتابة العامة سنة 1965 عند ما ظهر أفق المفاوضات ، ثم ابتعد من جديد بعد اختطاف الاخ المهدى الى ان اتصل باقطابه اخونا عبد الرحيم بوعبيد (يوليوز 1967) .

ولقد ألح اخونا عبد الرحيم فى عرضه خلال اجتماع 30 يوليوز على الظروف والاعتبارات التى جعلته يقوم بهذا الاتصال ليبرم مع ممثلى الجهاز النقابى «اتفاق الوحدة» رغم معارضة العدد العديد من الاطر من المناضلين . وبين بالتفاصيل كيف كانت تصرفات هؤلاء من اول وهلة وبمجرد ابرام الاتفاق . وكيف انهم فكروا قبل كل شيء فى اتخاذ «الاحتياطات» المادية التى قد تضمن لهم الهيمنة على جهاز الكتابة العامة كبناية .

فاتضح من هذه التصرفات الاولى ان الاتفاق لم يكن بالنسبة اليهم توحيد الصفوف والمجهودات امام الضربة التى وجهها الحكم للاتحاد المغربى للشغل فى شخص كاتبه العام .

فلنذكر باهم فقرات الاتفاق :

« حيث ان الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية يستند فى اسس مشروعيته على

«مؤتمره الوطنى الثانى المنعقد سنة 1962 بما أصدر عنه هذا المؤتمر

« من اجهزة تسييرية وصعيد ايديولوجى ومقررات عامة ، وذلك الى ان

« ينعقد المؤتمر الوطنى الثالث :

« ونظرا الى ظروف سياسية وداخلية قاهرة ، حالت لحد الآن دون

« انعقاد المؤتمر الوطنى الثالث فى موعده ، مما نتج عنه استحالة تسيير

« الاتحاد الوطنى بواسطة أجهزته الرسمية القديمة من غير احداث بعض

« التغيرات الاساسية فى تركيبها او فى اختصاصاتها يجعلها ملائمة مع روح

« المؤتمر الثانى من جهة ، ولتزويد الاتحاد الوطنى نفسه من جهة أخرى

« بجهاز تسييرى يجعله قادرا على مواجهة مهامه بفعالية وضبط ريثما ينعقد

« المؤتمر الوطنى الثالث .

تقرر: (تكوين مكتب سياسى) يقوم باعادة تنظيم فروع ومنظمات الاتحاد،

« وباعداد المؤتمر الثالث ماديا ومعنويا فى اقرب الآجال ...) .

فعوضا عن اعادة تنظيم فروع الاتحاد ، وعقد مؤتمره الثالث كانت تصفية العناصر غير الخاضعة للجهاز النقابى من بناية الكتابة العامة ، ونظمت الحملات ضد المناضلين وخاصة منهم اعضاء اللجنة الادارية للاتحاد.

وفى النهاية ، وقع ابتعاد اقطاب الجهاز النقابى من بنايتهم نفسها ، والتزموا الصمت حول الاتحاد والاتحاديين بمجرد ما بدأت الاعتقالات بمراكش وامزميز، خلال دجنبر 1969 كما كان الشأن سنة 1963 .

والجدير بالذكر ان المؤتمر الثانى المنعقد سنة 1962 الذى يعتبر سندا «للمشروعية» كان هو نفسه نتيجة اتفاق ثنائى تم فى ظروف الصراع بين الجهاز النقابى وبين تنظيمات الاتحاد الوطنى . والهيئات المعينة خلال المؤتمر وخاصة اللجنة الادارية شكلت بصفة «ثنائية» على اثر مفاوضات تمت فى غياب المؤتمرين .

والجدير بالذكر كذلك أن المؤتمر عقد لوضع اختيارات مذهبية وسياسية وتنظيمية واضحة قد يلتزم بها الجميع من أجل خوض المعركة بدون تنافرات داخلية ، لكنه اتضح فى الاسبوع الموالى للمؤتمر أن عقده كان بالنسبة لاقطاب الجهاز النقابى مجرد وسيلة للظهور بمظهر «القوة» قصد التفاوض من أجل تشكيل «حكومة شعبية تتمتع بثقة الطبقة العاملة».

الا أن رفض اخواننا الاتساق فى هذه العملية جعل أعضاء الكتابة العامة واللجنة الادارية المنتمين للجهاز النقابى يبتعدون من جديد عن نشاط الاتحاد ، بل وينهجون سياسة معاكسة لقراراته ستة أشهر بعد المؤتمر (قضية الاستفتاء) .

وهكذا يمكن القول بأن «وحدة» 1967 و «وحدة» 1962 أساسهما اتفاقات ثنائية بين منظمتين .

فخرق اتفاق 1962 هو الذى نتجت عنه الوضعية التى استمرت الى غاية اتفاق غشت 1967 . وخرق هذا الاتفاق من جديد انتهى الى وضعية دجنبر 1969 وهى غياب ممثلى الجهاز النقابى عن كل نشاط باسم الاتحاد الوطنى وفراغ البناية نفسها ،

وبذلك رجعت علاقاتهم بقاعدة الاتحاد الوطنى الى ما كانت عليه منذ خرق اتفاق 1962 (مع فرق بسيط جدا وهو أن عقود الماء والكهرباء الخاصة بالبناية الجديدة للكتابة العامة مبرمة باسم شخص يسهر على مصالح الجهاز النقابى !).

وهذه الوضعية السائدة منذ 1969 هى نفس الوضعية التى يشير اليها اتفاق غشت 1967 بالنسبة للاجهزة الرسمية للاتحاد والتى يقول عنها (ننقل مرة أخرى هذه الفقرة) :

« ونظرا الى ظروف سياسية داخلية قاهرة ، حالت لحد الآن دون
« انعقاد المؤتمر الثالث فى موعده ، مما نتج عنه فى الوقت الراهن ،
« استحالة تسيير الاتحاد الوطنى ، بواسطة أجهزته الرسمية القديمة من
«غير احداث تغييرات اساسية فى تركيبها واختصاصاتها يجعها ملائمة..»

هذه هى بالضبط وضعية الاجهزة الرسمية المكونة حسب اتفاق 1967 . وكان من المفروض لو تم استدعاء اعضاء الجهاز . ان يقع تسجيل هذه الوضعية من جديد وبنفس الالفاظ والتمنيات حول اعادة التنظيم وعقد المؤتمر الثالث .

لكن ماذا بعد تسجيل نفس الحقيقة ؟ هذا هو السؤال الذى لا مفر منه . هل سنباشر تجربة ثالثة بعد اتفاق ثنائى ثالث ، ونحن نعلم مآله مسبقا ؟ .

2) رفض الثنائية من اجل بناء الحزب المعتمد على ارادة القاعدة

ان المناضلين سبق ان ابدوا تحفظاتهم او معارضتهم الصريحة لاتفاق غشت 1967 مع العلم ان النقاش كان مركزا حول امكانية او عدم امكانية حدوث تغيير فى أساليب الجهاز النقابى وعلاقاته بالحكم من جهة وبالاتحاد الوطنى من جهة أخرى ، بعد اعتقال الكاتب العام للاتحاد المغربى للشغل .

ومعارضة المناضلين لاتفاق غشت 1967 كان مبنيا على ان اساليب الجهاز النقابى وعلاقاته بالحكم ناتجة عن طبيعته وتركيبه ، لا عن اختيارات تكتيكية قد يغيرها اعتقال او عدم اعتقال احد افراده .

وجاءت التجارب لتؤكد صحة هذا التحليل سواء بالنسبة للحزب او الميدان النقابى نفسه خاصة فى الفترة الاخيرة حيث اصبحت وسائل نسف مبادرات القاعدة العمالية تستعمل علنيا وبدون التواء . بل ان خطب اقطاب الجهاز والخطب الرسمية للحكم تلتقى فى نفس اليوم حول «تسييس» العمال، الشىء الذى يثبت فى آن واحد :

— ان شعار «التسييس» يطرح عند ما تضع القاعدة العمالية قضية المعارك من اجل مطالبها ، بعد ان طرح شعار «الخبز» لعزل العمال عن المعركة السياسية .

— أن هذا «التسييس» يشجعه الحكم وينصح به ، لانه يعلم طبيعته واتجاهه المعتمد على الحملات ضد «المغامرين» .

فاقتناع المناضلين بطبيعة وتركيب الجهاز ، ونتائجهما الحتمية ، المعتمد على تجربة 12 سنة ، هو الذى جعلهم يلتقون لاعادة تنظيمات الاتحاد فى الفروع والاقاليم منذ شتنبر 1971 بدون اعتبار المهاترات حول «الشرعية» كما واجهوا المناورات التى تمت فى شكل تجولات بعض العناصر الحاملة لاوراق اعتماد تحمل امضاء عضو من «المكتب السياسى» .

ومما عزز قناعة المناضلين ، تصرف نفس العضو الذى اعطى التعليمات لبعض الاتحاديين الذين اتصل بهم (بمراكش مثلا) بعد ان واجهته القاعدة بالحقائق . فتعليماته هذه هى ان تسجل تلك العناصر اسماءها فى قائمة «كتابة اقليمية» وأن تطرحها لدى السلطة ، كعملية توفر لها « الشرعية » . وهكذا نرى هذا المفكر التقدمى ، يلتجىء الى السلطة ضد القاعدة الاتحادية ، ويجعل اجهزة الحكم الاقطاعى فى موقع الحكم الفاصل فى القضايا الداخلية للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية !

ان المناضلين لم يستغربوا من هذا التصرف ، الذى يعلمون ان العمل به جاء كوسيلة يستعملها الجهاز النقابى المركزى كلما اراد تصفية مكتب جامعة او نقابة غير «ممتثل». ذلك انهم يعلمون مسبقا بأن «الثنائية» تعنى عمليا نقل نفس الاساليب فى سير الحزب اى اتخاذ القرارات فى غياب القاعدة . وكلما رفضت الاقتصار على التصفيق تستعمل أساليب القمع والتصفية ضد المناضلين ، بما فيها اللجوء الى السلطة و «شرعيتها» .

لذلك اجمع المناضلون على رفض كل اتفاق ثنائى جديد ولم يطرحوا قضية تكوين هيأة قيادية للحزب فحسب ، بل كذلك قضية ارتباط هذه الهيئة بالقاعدة وضرورة الالتزام بمبدا الديموقراطية المركزية.

هذا ما أكده قرار 30 يوليوز ، كما اكد ايمان الاتحاد الوطنى بالدور انطلائعى للطبقة العاملة وضرورة تنظيم صفوفها حسب مبدأ خلية المؤسسة والمقاييس المسلم بها فى الحركة العمالية والاشتراكية العالمية .

ومعنى ذلك ، نبذ جميع المخططات والاساليب المرتبطة بطبيعة الجهاز النقابى ومصالحه ، ووضع حد لجميع المحاولات والتمنيات فى استعمال الاتحاد الوطنى كواجهة سياسية لتلك المصالح . بل ان العمل على بقاء الاداة الثورية ، لا يمكن ان ينظر اليها اقطاب الجهاز الا كخطر يهدد كيان ومصالح الجهاز .

فكيف يمكن اذ ذاك ان نفكر فى استدعاءهم الى اجتماع 30 يوليوز مع العلم :

— ان هناك بعض المناضلين من اعضاء الهيئات الوطنية او المحلية للاتحاد المغربى للشغل ، حضروا الاجتماع .

— ان قرار اللجنة الادارية يعلن ان أبواب الحزب مفتوحة امام كل فرد يلتزم بمبدأ الديموقراطية المركزية ويومن «بأن الوحدة الحقيقة هى وحدة النضال والممارسة الثورية فى اطار الانضباط الواعى والملتزم بالخط الثورى الذى سار فيه الاتحاد الوطنى منذ تأسيسه » .

— وبالتالى ان قرار 30 يوليوز ليس عملية عداء لجهاز او أفراد وانما هو طرح للمبادىء واتخاذ الاجراءات الضرورية لانهاء العراقيل التى حالت دون تنظيم الأتحاد كأداة ثورية فى خدمة الجماهير الكادحة وخاصة الطبقة العاملة .

والدليل على ذلك ان قرار الطرد لم يتناول الا ثلاثة عناصر استنكرت الاتحاد الوطنى علنيا وتعاملت مع الحكم بصفة لا نزاع فيها ، نعم وكما لاحظ ذلك عدد من المناضلين فان هذه العناصر طبقت فى الحقيقة خطة الجهاز الذى تنتمى اليه ، الشىء الذى يفرض اتخاذ موقف من قادته واساقفته .

لكنهم اقتنعوا بأن طرح هذا الموضوع سابق لاوانه ، بالاضافة الى ضرورة عدم تغذية الحملات الرامية الى تحويل الانظار عن القضايا الاساسية.

* * *

الجواب النضالى عن حملة التضليل: القيام بواجبنا نحو الطبقة العاملة

ان الحملة التى اثارها اجتماع 30 يوليوز وقراراته كانت منتظرة كامتداد لحملة الشتم ضد جميع مناضلى الاتحاد الوطنى المنعوتين بلقب «المغامرين». وبدأت الحملة هذه منذ ان تحركت تنظيمات الاتحاد الوطنى ، وتركزت على نطاق واسع بدون اعتبار الهيئات الجامدة مثل «المكتب السياسى» .

وكان الصراع قائما داخل بورصات الشغل نفسها منذ 7 اشهر ، نظرا لتركيز مجهودات المناضلين على توعية العمال ، ونظرا لان الاطر النقابية الطاهرة فقدت الثقة فى مرتزقة الجهاز وفهمت مرامى وطبيعة هذه الحملة خصوصا بعد ان سجلت وحدة الاتجاه حول «تسييس» العمال بين الخطابين اللذين ألقاهما فى نفس اليوم (فاتح مايو) المحجوب بن الصديق والملك الحسن الثانى .

فهذه حملة من بين الحملات التى تنظم ضد مناضلى الاتحاد الوطنى منذ 12 سنة . لكنها تكتسى صبغة خاصة بالنسبة لسابقاتها ، الشىء الذى يفسر نوع الوسائل والتبريرات المستعملة .

ذلك أن أقطاب الجهاز النقابى اول من قدر مغزى وأبعاد قرار 30 يوليوز ، بحيث اصبح الموضوع بالنسبة اليهم هو الدفاع عن النفس بطريقتين :

— الاولى الهائنا فى مجادلات عقيمة ، حول « أزمة الاتحاد الوطنى » ، وذلك باستعمال اسم «زعيم» ، يعرف الجميع انه اختار دور الواجهة السياسة للاتحاد المغربى للشغل انتظارا لتشكيل «الحكومة الشعبية المتمتعة بثقة الطبقة العاملة» (حسب الشعار الدائم للجهاز منذ 11 سنة) .

— والثانية ابعادنا عن ميدان العمل الحقيقى ، وهو الاهتمام بتوسيع وتركيز التنظيم الثورى فى صفوف الطبقة العاملة والاطر النقابية الطاهرة ، اى مواجهة الجهاز وتناول المشكل الحقيقى من مصدره .

1) الجهاز النقابى يدافع عن نفسه بالتضليل

ان الحملة فى شكل بلاغات صحفية صادرة باسم كتابات اقليمية خيالية، واستخدام اسم الاتحاد الوطنى كعنوان لورقة سب وشتم والاعتماد على اسم عبد الله ابراهيم كل ذلك تصعيد لحملة تضليل قائمة منذ سبعة اشهر، حملة لا تضلل احدا لان المواطنين يعرفون بالضبط الزعماء الغائبين عن كل النضالات والمعارك التى عاشها الاتحاد الوطنى والتضحيات التى تحملها مناضلوه الحقيقيون. وهذه الحملة الدائمة كانت رد فعل ضد تحركات المناضلين ومجهوداتهم التى احبطت عمليتين معروفتين قام بهما الجهاز النقابى للدفاع عن نفسه ضد مبادرة القاعدة العمالية :

— العملية الاولى هى محاولة تأسيس لجان سياسية عمالية حيث رفضت الاطر النقابية الانسياق فيها بعد ما اتضح اتجاه هذا «التسييس».

— العملية الثانية هى محاولة عقد اجتماعات باسم الاتحاد الوطنى وتشكيل «كتابات اقليمية» وهمية تنحصر فى قوائم تطرح عند السلطة بحيث توضع سلطة الاقطاع فى موقع الحكم الفاصل فى القضايا الداخلية للاتحاد الوطنى .

فهذه العملية الثانية بدأت بعد ان شعر الجهاز النقابى بحركات الاتحاديين العمال داخل التنظيمات النقابية نظرا لان انهاء محاكمة مراكش مكن الاتحاديين من تركيز تنظيماتهم، هذه التنظيمات التى جمعت شمل الاتحاديين، واتسعت بسرعة فائقة حيث ركزت مجهوداتها على استقطاب عناصر الشباب والعمال ، وعقدت ندوات لتوحيد وتوضيح الاسس الايديولوجية لنضال الاتحاد، وتمكنت من تحدى مرتزقة الجهاز داخل بورصات الشغل نفسها .

ذلك ان العمل التنظيمى استمر فى هدوء وبدون تجمعات فى المقاطعات، معتمدا على الخلايا والتنسيق بينها والنقاش الحر الذى يشجع الابداع وروح المبادرة. واستمر وتصاعد العمل التنظيمى بتنسيق المجهودات على المستوى الوطنى، بعد دراسة مشتركة لتجارب الماضى وللاخطاء التى يجب تلافيها .

وهكذا وجد اقطاب واساقفة الجهاز النقابى انفسهم فى موقف دفاع أمام قاعدة من المناضلين حكمت عليهم بصفة نهائية وأكدت عمليا رفضها لشرعية الاساقفة والهيئات الشكلية الجامدة التى لا تعتبر الاتحاد الوطنى الا ورقة تستخدمها عندما يظهر أفق المفاوضات مع الحكم.

هذا ما لمسه الجهاز مباشرة من خلال محاولاته الرامية الى تجزئة القاعدة الاتحادية وتكوين «كتابات اقليمية». فلنخصص بالذكر الدار البيضاء التى يتوفر فيها الجهاز على أهم وسائله مع بناية الكتابة العامة ومراكش التى انتقل اليها عبد الله ابراهيم شخصيا .

— فالدار البيضاء تم الاتصال فيها بجزء من المناضلين قصد استدعائهم لاجتماع «اقليمى» فى بناية «المكتب السياسى» وباسمه، واتفق اخواننا على أن يحضر المستدعون على اساس فضح العملية ونسفها. فكان ذلك اول واخر «اجتماع اقليمى» حيث رجعت بناية «المكتب السياسى» الى ما كانت عليه من قبل اى بناية مغلقة لا يتصل بها اى مناضل اتحادى وانتهى الامر باصحاب المحاولة الى الاقتصار على التحرك فى بورصة الشغل «ودار الاتحاد» بحثا عن تكوين «لجان سياسية» فى النقابات ومطاردة الاخوان العمال داخل الاجتماعات النقابية «كمشوشين» .

— **اما بمراكش** فان العملية اتخذت شكلا آخرا معتمدا على العلاقات الشخصية والعائلية واللجوء الى السلطة. ذلكان عبد الله ابراهيم بعد فشل «المبعوثين» انتقل شخصيا الى مراكش ووجد نفسه امام قاعدة منظمة على «نغمة واحدة» واجهته بالحقائق والاسئلة التى لا تقبل الالتواء مثل : اين كنت خلال فترات القمع ؟ متى اتخذ المكتب السياسى موقفا او مبادرة؟ واذا به ينتقل الى منزل ويتأكد من أن تلك القاعدة المنظمة انتخبت هيأة مسؤولة مؤقتة لا يعرف شخصيا احدا من اعضاءها. واذا به يستغل علاقات الماضى مع بعض العناصر ويعطيها تعليمات «سرية» بوضع اسماءها فى قائمة «كتابة اقليمية» وطرحها لدى السلطة.

وهذا التصرف من «مفكر» تقدمى ، هو عمليا اللجوء الى السلطة ضد القاعدة ، وجعل اجهزة الحكم الاقطاعى حكما فاصلا فى القضايا الداخلية للاتحاد الذى يتكلم باسمه .

وهذا التصرف هو احسن تعبير عن نوع وطبيعة الشرعية والمشروعية الاتحادية التى يومن بها ويمارسها اقطاب واساقفة الجهاز النقابى .

وهذا التصرف يعطى نظرة عن فشل المحاولات المتتالية وعن عزلة الجهاز التامة عن قاعدة الاتحاد الوطنى لدرجة انه حاول شراء الضمائر واستغلال الفقر والبطالة «لاستقطاب» بعض المناضلين وخاصة منهم العمال العاطلين الذين خرجوا من السجن.

هكذا كانت المعركة الجانبية التى فرضت فى الفترة الاخيرة على مناضلى واطر الاتحاد الوطنى، المتعودين على تحمل ومجابهة الازمات المصطنعة منذ 12 سنة . الا انه يجب التذكير بأن مهمتنا لم تبق صعبة كما كان الشأن فى الماضى لسببين :

— الاول هو أن الاحداث رفعت الخلط الذى كان يستفيد منه المخربون، الذين أصبحت تصرفاتهم وتعاملهم مع الحكم معروفة .

— والثانى هو ان الجهاز فقد الكثير من العناصر التى كانت تنظم التخريب (الجديدى ، التهامى عمور ، عبد الكريم بنسليمان وغيرهم من الذين فضلوا خدمة الحكم بصفة مباشرة ورسمية) .

علينا اذن ان نعتبر حملة الشتم باسم «كتابات اقليمية» خيالية، على حقيقتها، وان نرى فيها مجرد امتداد للمحاولات اليائسة التى قام بها الجهاز للدفاع عن نفسه.

علينا ان نتأكد من ان هذه المحاولات سوف تستمر فى اشكال متغيرة، لان الجهاز يرى فى بناء اداة ثورية جماهرية خطرا على كيانه .

علينا ان نتناول المشكل من مصدره، وان نركز مجهوداتنا على التنظيم السياسى للطبقة العاملة والاطر النقابية الطاهرة، حتى تنتهى المجادلات المصطنعة حول الاتحاد الوطنى. ويوضع مشكل الجهاز نفسه الذى عرقل سير الحركة التقدمية واضاع مكتسبات الطبقة العاملة وكسر المنظمة النقابية نفسها.

علينا فى النهاية ان نقوم بواجبنا نحو الطبقة العاملة التى قامت بدورها الطلائعى احسن قيام فى المعركة ضد جهاز الحماية، قبل ان يهيمن عليها جهاز بيروقراطى معتمد على الوسائل المادية التى يوفرها له الحكم.

2) القيام بواجبنا نحو الطبقة العاملة وشروطه الثلاثة .

ان الطاقات الثورية الكامنة فى صفوف الطبقة العاملة انفجرت فى الاونة الاخيرة فى شكل اضرابات تقررها القاعدة تحديا لارادة الجهاز النقابى ، ولتدخلات جهاز القمع .

ذلك ان الجهاز فقد مع مر السنين «الهيبة» والوسائل التى كانت تضمن له الطاعة بحيث اصبحت اصطدامات القاعدة بممثليه واقطابه اصطدامات يومية. فاصبح الحفاظ على نفسه ، يترجم بالتآمر اليومى على النقابات والاطر النقابية الحية التى ترفض الجمود وتخوض المعارك من اجل مطالبها :

— نسف الاضرابات بالتفاوض على حساب القاعدة . وفى حالة فشل هذه الخطة ترك الاضراب يطول فى عزلة، وبدون اى عمل تضامنى .

— الاجراءات الوقائية، وخاصة التآمر على المكاتب النقابية الغير «الممتثلة» قصد تصفيتها. وفى حالة فشل الخطة وضع القاعدة امام اختيار : اما ان ترضخ، واما ان «تمشى فحالها» .

وهكذا حدث منذ شتنبر ان العمال اتخذوا المبادرات واصطدموا بجهاز القمع، وتحملوا الرصاص، ومن جهة اخرى مئات العمال ينسحبون من الاتحاد المغربى للشغل ، لا لانهم ضد منظمتهم ولكن بحثا عن حماية امام تصرفات الجهاز .

فهذا مصير وحدة الطبقة العاملة ، هكذا تتشتت وتضيع الطاقات الثورية الكامنة فى صفوفها بسبب جهاز جعل الحفاظ على نفسه هدفا وغاية.

فالقيام بواجبنا الثورى نحو الطبقة العاملة، هو العمل على مواجهة كل ما من شأنه ان يفتت ويضيع الطاقات الثورية التى تفجرت فى صفوفها الشىء الذى يتقضى تتبع شؤونها فى كل القطاعات .

ذلك ان التنظيم السياسى حسب مبدأ خلية المؤسسة يعنى عمليا تنظيم العمال بكيفية، تجعل من نضالهم النقابى ومن كفاحهم من اجل مطالبهم حافزا لاندماجهم فى العمل الثورى من بين جميع الفئات المكونة للجماهير الكادحة .

والقيام بهذا الواجب الثورى فى المرحلة الراهنة من طرف مناضلى الاتحاد الوطنى، يستلزم ازالة المركبات والشعارات المصطنعة التى استعملها الجهاز النقابى لمطاردة الاتحاديين فى الميدان النقابى .

أ — نضال العمال الاتحاديين وتضحياتهم هو التعبير الصحيح عن الدور الطلائعى للطبقة العاملة

يجب التذكير اولا وقبل كل شىء بحقيقة تاريخية وهى ان اغلبية الاتحاديين الملتزمين الذين يجابهون جهاز الحكم والرأسمال ويعذبون ويعتقلون منذ 12 سنة، هم من أفراد الطبقة العاملة ومن مناضلين نقابيين سهروا فعلا على انشاء وتركيز التنظيمات النقابية داخل المعامل والمؤسسات ، وعملوا على تقوية الاتحاد المغربى للشغل وحمايته باستمرار رغم مطاردتهم من طرف الجهاز ،

واذا بقى الاتحاد الوطنى رغم القمع المستمر المتصاعد،منظمة تجسد امتداد النضال الفعلى من اجل قضايا الجماهير الكادحة، فذلك لانه معتمد ومنبثق من قاعدة شعبية مكونة اساسا من مناضلين عمال .

وهؤلاء لا يومنون بالدور الطلائعى للطبقة العاملة فحسب، بل ان عدد المحكوم عليهم من عمال يجسد هذا الدور لا كشعار مجرد وانما كحقيقة موضوعية من حقائق العمل الثورى .

والمناضلون الاتحاديون لا يومنون كذلك بوحدة الطبقة العاملة كشعار مجرد فى خدمة جهاز ، وانما كوسيلة لضمان فعالية نضال الطبقة العاملة من اجل مطالبها ، وكجزء من شروط وحدة القوات الثورية. فلذلك تجندوا منذ تأسيس الاتحاد الوطنى للدفاع عن الاتحاد المغربى للشغل ضد محاولات الرجعية والحكم وما فتئوا يحاربون المنظمات المزيفة . وبنفس الروح كانوا اول من تجند خلال أحداث يونيو 1967 وتقدموا لبورصات الشغل (التى فر منها افراد الجهاز) قصد الدفاع من جديد عن الاتحاد المغربى للشغل ضد جهاز الحكم .

فالكلام عن الدور الطلائعى للطبقة العاملة، ووحدة الطبقة العاملة يفتد كل مدلول خارج النضال الفعلى وجدليته وحركيته، ويصبح مجرد حملة تضليل تنتقل من شعار «الخبز» الى شعار «التسييس» .

فواجبنا كحزب معتمد أساسا على مناضلين عمال، هو العمل على ان تقوم الطبقة العاملة فعلا بدورها الطلائعى ، والعمل على استرجاعها لوحدتها. لا كغاية وانما كوسيلة للقيام بدورها الطلائعى .

ب ــ انهاء النقاش المصطنع حول «الاستقلال النقابى» .

ان شعار الاستقلال النقابى يتطلب بدوره توضيحات . فالنقاش حوله ابتدأ سنة 1961 عندما اتضح اختيار الجهاز النقابى.

انه نقاش مصطنع لان الاتحاديين الملتزمين سواء فى القيادة او القاعدة لم يحاولوا محاولة او يتصرفوا تصرفا منافيا للاستقلال النقابى بالمعنى الصحيح، اى بصفة عملية :

ــ عدم تدخل العناصر الغير النقابية فى سير التنظيمات النقابية وتدبير شؤونها الداخلية من حيث انتخاب مسيريها واتخاذ قراراتها ، باعتبار ان مصدر القرارات هو القاعدة العمالية المكونة من افراد منتمين او غير منتمين حزبيا .

ــ سير المنظمة العمالية حسب قانونها الاساسى، باعتبار ان الاتحاد المغربى للشغل هو كونفيديرالية تجمع جامعات واتحادات محلية، ونقابات موحدة لكل منها شخصيتها وهيئاتها وقانونها الخاص، وتعمل على التنسيق فى التوجيه، وتنظيم التضامن الضرورى الذى لا معارك نقابية بدونه.

ــ فالديموقراطية العمالية الداخلية، والقانون الاساسى للاتحاد المغربى للشغل لا يسمحان للجهاز الكونفيدرالى بأن يعين على رأس جامعات افرادا لا ينتمون الى المهنة، او آن يقصى افرادا بسبب انتماءاتهم الحزبية، أو الادلاء بآراء غير مطابقة لاختيارات الجهاز المركزى .

ــ وتكون اذ ذاك المنظمة النقابية ، غير خاضعة فى سيرها وتوجيهها لقرارات اى حزب،وذلك حفاظا على صفتها كمنظمة جماهيرية واطار تتحقق داخله وحدة العمال وفعالية الكفاح من اجل مطالبهم.

الا ان ذلك لا يعنى منع المناضلين المنتمين حزبيا من تحمل المسؤولية النقابية اذا كسبوا ثقة القاعدة وان ينسقوا مجهوداتهم للتأثير على توحيد المنظمة النقابية وهذا ليس تدخل «الحزب» فى شؤونها الداخلية، وانما هو ممارسة حقوق المناضلين التى تضمنها القوانين النقابية الداخلية ، وممارسة اندموقراطية العمالية الداخلية التى لاتنظيم نقابى صحيح، ولا نضال نقابى فعلى بدونها .

فهذا هو المشكل الحقيقى الذى لم تكن قضية البريد الا جانبا منه، حيث فضل الجهاز طرد جامعة بآلاف افرادها، لا لشىء الا لانها رفضت اسلوب التعيين واصرت على ان تتكون هيئاتها انطلاقا من الانتخابات فى الفروع المحلية، او فى القاعدة .

وفى الحقيقة رفع شعار «الاستقلال النقابى» وبعده شعار «الخبز» كستار لنفس المخطط والشروط التى وضعت على الاتحاد الوطنى والتى كانت ترمى عمليا الى :

ــ ان تأمر الكتابة العامة المناضلين الاتحاديين من عمال وموظفين بأن يمسكوا عن الادلاء بآرائهم داخل التنظيمات النقابية ، أو يتخذوا مبادرات نقابية بدون اذن من ممثلى الجهاز المركزى .

ــ ان تتعهد قيادة الاتحاد الوطنى، بالتخلى عن كل مجهود تنظيمى حزبى فى صفوف العمال ، بداعى «توزيع المهام» وترك قضية التوعية السياسية فى هذا القطاع الى «الاخوان» .

ــ ان تقوم قيادة الاتحاد الوطنى بقمع المناضلين النقابيين الذين قد يتخذون مبادرات مخالفة للشرطين السابقين :

هذا هو مفهوم «الاستقلال النقابى» بالنسبة لجهاز اراد عزل الطبقة العاملة عن نضال الجماهير لاستخدامها لا لخدمتها ــ ان هذا الشعار ما هو الا الصيغة الاولى التى عبر بها عن خطته القارة ــ التبرير الاول لمطاردة الاتحاديين العمال وباقى العناصر النقابية الطاهرة.

والنتيجة الآن هى ان الجهاز النقابى مستقل عن الاحزاب ، لكنه غير مستقل عن جهاز الحكم الذى يتوفر داخله على عملاء زيادة على الوسائل المادية التى يوفرها له ويستعملها كوسيلة تهديد دائمة .

ج) الجهاز البيروقراطى ، وليس الاتحاد المغربى للشغل

ان الاتحاد المغربى للشغل اسس فى غمار المعركة التحريرية ضد الاستعمار. تلك المعركة التى خاضتها الجماهير الشعبية بمبادرة العناصر الطلائعية المعادية لجهاز الاعيان الناطق باسم الحركة الوطنية .

واسس الاتحاد المغربى للشغل فى اطار مجهود القوات الشعبية المحاربة من اجل تكوين الادوات الضرورية لتنسيق الكفاح على جميع الجبهات وتكوين نواة قيادة ثورية .

وبعد الاستقلال عمل جميع التقدميين والمقاومين على تقوية المنظمة العمالية وتوفير وسائل العمل لها وضمان استقلالها عن القيادات البورجوازية .

وعند تأسيس الاتحاد خصص المناضلون مجهوداتهم بالاسبقية لحماية الاتحاد المغربى للشغل ، وعيا منهم أن محاولات الحكم الاولى ضده، كانت المرحلة النهائية فى تطبيق مخطط تصفية القوات الشعبية.

وبقى الاتحاديون وما زالوا ينهجون نفس الخطة ، وينظرون الى الاتحاد المغربى للشغل نفس النظرة ، بالرغم من تصرفات الجهاز الناطق باسمه، وبالرغم من مطاردته لهـم .

ذلك لانهم يميزون بين المنظمة ، وبين الجهاز المتسلط عليها والذين يواجهونه داخل المنظمة ،

لكن حدة المطاردة، ووحشية الاساليب من تنكيل جسمانى، وطرد من العمل، كل ذلك بث اليأس فى صفوف عدد من الاطر النقابية الطاهرة، وبعض الاتحاديين انفسهم.

ونظرا لكون تأسيس منظمات نقابية مصطنعة اصبح شيئا معمولا به، ونظرا للعزلة التى يوجد فيها الافراد والجماعات امام الجهاز، ونظرا للتهديد المستمر بالطرد من العمل، كثيرا ما يتعمم اليأس فى بعض النقابات ويقـع التفكير فى الانسحاب واللجوء الى المنظمـات المزيفة بحثا عن حماية .

الا ان هذه الظاهرة تعبر فى الحقيقة عن عدم وجود اى عمل منسـق يضع حدا لشعور العناصر الطاهرة بالعزلة ويشجعها على الاستمرار فى نضالها ومواجهة الجهاز داخل المنظمـة .

فالقيام بواجبنا نحو الطبقة العاملة، هو القيام بهذا العمل المنسق، الذى هو المهمة الطبيعية للجان التنسيق بين الخلايا العمالية حسب الطـرق التنظيمية التى اقرها الاتحاد فى المذكرة التنظيمية سنة 1965.

قرار خاص بتسيير الاتحاد

ان اللجنة الادارية الوطنية للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية المنعقدة بالرباط فى اجتماع استثنائى يوم 30 يوليوز 1972 بمبادرة من اغلبية اعضائها الذين ظلوا منذ المؤتمر الوطنى الثانى (ماى 1962) ملتزمين بالخط النضالى الثورى للاتحاد ، وساهرين على توسيع تنظيماته القاعدية وتعميقها :

— وعيا منها بالظروف الدقيقة والحاسمة التى تجتازهـا بلادنـا ، والمتمثلة فى الاندفاع الثورى لدى جماهير شعبنا وفى الازمة الخانقة التـى يعيشها الوضع القائم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيـا ، داخليـا وخارجيـا .

— وتقديرا منها للمسؤولية التاريخية التى تحملها الاتحاد الوطنـى للقوات الشعبية منذ قيامه بمسؤولية مواصلة معارك التحرير التى خاضها وسيخوضها شعبنا ضد الامبريالية والاقطاع والرجعية وجميع الفئات المستغلة من أجل اقامة مجتمع ديموقراطى اشتراكى متحرر .

— ووفاء منها للروح النضالية التى دفعت بالعديد من مناضلينا الى تحمل كافة أنواع التضحيات فى سبيل قضية الشعب المقدسة ، مستهينين بكل حملات القمع والاضطهاد التى وجهت وتوجه ضدهم منذ أكثر من 13 سنة والتى تتراوح ما بين الاعتقال العادى والاختطاف والتصفية الجسدية .

تسجل بكامل الاسف الوضعية المزرية التى أصبحت عليها حاليـا الاجهزة القيادية المسيرة للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية نتيجـة خطـة التجميد التى سلكتها وتسلكها بعض العناصر المنتمية الى منظمتنا .

وفى هذا الصدد تذكر بأنها ، اى اللجنة الادارية ، كانت قد صادقت فى الاجتماع الذى عقدته يوم 10 غشت 1967 على جملة من التدابير الضرورية اللازمة لمواصلة تسيير الاتحاد ، وبالخصوص منهـا تعيين مكتب سياسى واضافة اعضاء مساعدين الى الكتابة العامة من أجل :

— العمل على اعادة تنظيم فروع الاتحاد والسهر على سير منظماته ،
— الاعداد لعقد المؤتمر الوطنى الثالث ماديا وادبيا فى أقرب الاجال .

كل ذلك فى اطار وحدة النضال والممارسة الثورية بين مناضلى الاتحاد المتفرغين للعمل السياسى منهم أو العاملين فى الميدان النقابى ، حتـى تسقط الحواجز وتذوب التناقضات الثانوية بينهم ، وتحقق المسيرة الثورية لمنظمتنا على أساس المسؤولية الشخصية والعمل الثورى الملتزم

واللجنة الادارية الوطنية ، اذ تذكر بقرارها هذا ، الذى كان يهدف أساسا الى مد منظمتنا بوسيلة أكثر فعالية ، تسجل بأسف شديد ان المكتب السياسى قد اخل بالمهام والمسؤوليات التى اسندت اليه فى الاجتماع المذكور، وان الاتفاق الثنائى المتعلق بهذا الموضوع قد وقع تجاهله وأهماله، الشىء الذى نتج عنه :

تجميد المؤسسات الرسمية للاتحاد وجعله فى حالة ظل معها عاجزا عن التعبير عن رأيه بوضوح فى القضايا الوطنية والعربية والدولية ، فاللجنة الادارية الوطنية واللجنة المركزية لم تجتمعا منذ أكثر من سنتين والكتابة العامة نفسها يرجع آخر اجتماع لها الى أكثر من سنة .

ــ جعل المناضلين فى وضعية يستحيل عليهم فيها ممارسة حقهم فى النقد والنقد الذاتى والتعبير عن آرائهم فى مشاكل المنظمة والقضايا الوطنية وغيرها واقفال الباب امام كل مشاركة للقاعدة الحزبية فى اتخاذ القرارات ومناقشتها .

واللجنة الادارية الوطنية اذ تذكر بكل ذلك ترى ان الظروف الراهنة تحتم أكثر من أى وقت مضى القيام بانطلاقة جديدة ترفع عن منظمتنا الحجر الذى وضعتها فيه اجهزتها المسيرة ، وتهيئها لتحمل مسؤولياتها كاملة فى المرحلة الحالية والمراحل المقبلة ، مستعملة فى ذلك رصيدها الثورى والطاقات النضالية لمناضلينا الذين استمروا فى كافة الفروع والاقاليم يواصلون توعية الجماهير وتنظيمها على الرغم من غياب اجهزة القيادة مما جعل منظمتنا تبقى على الرغم من خطة التجميد وحملات القمع محتفظة بكيانها وهويتها وباعتبارها رائدة الشعب المغربى نحو التحرر والاشتراكية .

ولذلك فان اللجنة الادارية تقرر :

1) أن تقوم من الان فصاعدا بممارسة كافة الصلاحيات التى يخولها لها القانون الاساسى للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية ، خصوصا الفصل 16 منه وذلك بصفتها أعلى هيأة حزبية منبثقة عن المؤتمر الوطنى . وينص القرار المذكور على ما يلى :

« تدير اللجنة الادارية الوطنية شؤون الاتحاد الوطنى فى المدة الفاصلة بين دوائر المؤتمر العام .

وهى تتألف من 25 (خمس وعشرون) عضوا على الاقل ينتخبهم المؤتمر العام لمدة ثلاث سنوات .

وهى تجتمع مرة فى كل شهر أو كل ما طلب ذلك ثلث أعضائها كما تسهر على تطبيق مقررات المؤتمر العام ، وتتخذ القرارات اللازمة لتسيير الاتحاد الوطنى واتخاذ المواقف التى تتطلبها الظروف فى نطاق الخطة التى رسمها المؤتمر العام .

وهى تشرف على سير منظمات الاتحاد الوطنى ، ومؤسساته وتراقب نشاطات الاتحادات الاقليمية والفروع .

ولها الحق فى مراجعة التقسيم الادارى الاقليمى والمحلى لمنظمات الاتحاد الوطنى حسب مقتضيات المصلحة والسياسة والضروريات الجغرافية والادارية . »

2) تقرير مبدأ دعوة المؤتمر الثالث الى الانعقاد فى وقت يعين فيما بعد ، وفى انتظار انعقاد المؤتمر الثالث تتولى اللجنة الادارية مهمة النشاط السياسى العام للاتحاد فى اطار خطه الثورى ومباشرة التقرير والتنفيذ فى القضايا التنظيمية .

3) تؤكد اللجنة الادارية بهذه المناسبة على ضرورة الالتزام بمبدا الديمقراطية المركزية ، كما تعبر عن ايمانها بأن الوحدة الحقيقية هى وحدة النضال والممارسة الثورية فى اطار الانضباط الواعى والملتزم بالخط الثورى الذى سار فيه الاتحاد منذ تأسيسه .

وفى هذا الصدد تؤكد اللجنة الادارية ايمانها بأن الاتحاد الوطنى الذى ينبنى على قواعد مكونة أساسا من عمال ، يؤمن بالدور الطلائعى للطبقة العاملة وبضرورة تنظيم صفوفها حسب مبدأ خلية المؤسسة والمقاييس المسلم بها فى الحركات العمالية والاشتراكية العالمية .

4) ومن اجل القيام بهذه المهام بكل فعالية ممكنة فى الفترة الفاصلة الى حين انعقاد المؤتمر الوطنى الثالث قررت اللجنة الادارية :

ــ تشكيل لجان قارة هى :

1) لجنة التوجيه والنشر

2) لجنة التنظيم

3) لجنة العلاقات الخارجية

4) لجنة الدراسات

5) اللجنة المالية .

ــ عقد اجتماعات دورية منتظمة لاتخاذ جميع القرارات اللازمة التى تتطلبها الظروف الداخلية والخارجية والعمل على مساهمة المناضلين فى تحديد ايديولوجية الاتحاد واستراتيجيته وخطه السياسى .

من أجل ذلك ، ورغبة فى اشتراك القاعدة فى التسيير والتنفيذ قررت اللجنة الادارية ان تضم اليها عددا من الاعضاء المساعدين من الاطر المناضلة حتى تحقق الانطلاقة المنشودة فى أحسن الظروف الممكنة .

الرباط ، فى 30 يوليوز 1972

بـــلاغ من اللجنـــة الاداريـــة الوطنيـــة

فى بلاغها الصادر يوم 13 غشت اللجنة الادارية الوطنية تؤكد أن : صحافة الاتحاد الوطنى والناطقة باسمه ما زالت معرضة لاجراءات المنع التعسفى من طـــرف الحكـــم .

اجتمعت اللجنة الادارية الوطنية للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية فى دورتها العادية بتاريخ 13 غشت 1972 بمركز الاتحاد بالرباط :

وبعد أن استعرضت نتائج القرار التاريخى الذى اصدرته يـــوم 30 يوليوز الماضى وردود الفعل التى اثارها سواء لدى مناضلى الاتحاد او لدى الجماهير الشعبية قاطبة ،

وبعد الاطلاع على نتائج اعمال لجنة التنظيم ولجنة التوجيه والنشر ولجنة الدراسات ولجنة الشبيبة الاتحادية ومشاريع عملها فى المستقبـــل القريب والبعيد .

تسجل بكل ارتياح اعتزاز المناضلين للقرار التاريخى المذكور الذى رأوا فيه تعبيراً عن رغبتهم فى الوضوح وارادتهم فى تجاوز خطة التجميد ، وتدشين انطلاقة جديدة فى التنظيم النضالى والوضوح الفكرى .

تصادق على برامج العمل التى هيأتها اللجان المذكورة والمتعلقـــة بتعميق تنظيمات الاتحاد وتوسيعها وتوضيح السياسة والقاعدة الايديولوجية لنضاله بمساهمة كافة المناضلين .

واللجنة الادارية تؤكد ان حملة الشتم والمهاترات التى دشنت ببيانات صادرة باسم كتابات اقليمية خيالية ، وكملت بصدور ورقة تحمل بكل وقاحة اسم «الاتحاد الوطنى» ما هى الا اصرار على الاستمـــرار فى الحمـــلات التضليلية والتصرفات التخريبية التى عانى منها الاتحاد الوطنـــى داخليـــا منذ تأسيسه .

كما تؤكد ان جرائد الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية والناطقة باسمه والمعبرة عن نضاله هى تلك التى يعرفها الناس جميعا فى الداخل والخارج وهى «التحرير» و «المحرر» و «ليبيراسيون» والتى ما زالت الى اليـــوم معرضة لاجراءات المنع التعسفى من طرف الحكم على الرغم من المحاولات المتعددة التى بذلت لرفع المنع عنها .

ان اللجنة الادارية تؤكد ان هذه الحملة المسعورة هى حملة مفضوحة يقصد منها صرف انظار المواطنين والمناضلين عن المشكل الحقيقى .. مشكل خطة التجميد والاقتصار على اتخاذ الاتحاد الوطنى مجـــرد ورقـــة سيـــاسيـــة .

ولذلك فهى تهيب بالمناضلين بتجنب السقوط فى معارك جانبية الغرض منها صرف اهتمامهم عن المهام النضالية المطروحة عليهم والمتمثلة خاصة فى القيام بواجبهم نحو الطبقة العاملة وذلك بتركيز التنظيم الثورى فى صفوفها حتى تصبح قادرة على القيام بدورها الطلائعى بكيفية فعالة ملموسة ، وحتى لا يبقى الحديث عن الدور الطلائعى للطبقة العاملة مجرد عبـــارة جوفـــاء وشعارا للتضليل والتجميد .

اللجنة الادارية الوطنية